الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٤٤
الثلاثاء، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد بنغورا (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن أسفي لأنه لا توجد استجابة إيجابية للنداء الذي وجهته في نهاية الاجتماع الماضي. وبدلا من بدء الاجتماع الساعة الثالثة، كما كنت آمل، نبدأ الآن متأخرين ٤٥ دقيقة تقريبا. وهذا التأخير سيكون له أثر ضار بمداولاتنا، ولا يسعني إلا أن آمل ألا يتكرر.

وأود أن أكرر بشكل خاص ندائي إلى الملتمسين بأن يتقيدوا بحد الـ ١٥ دقيقة.

طلبات الاستماع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى طلبات الاستماع الإضافية، التي وزعت في المذكرتين 5/95/Add.3 و 14/95، المتعلقتين على التوالي بتيمور الشرقية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

وسنتناول أولا طلبات الاستماع المتعلقة بمسألة تيمور الشرقية، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقرر الموافقة على الطلبات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنتناول بعد ذلك طلب الاستماع المتعلق بمسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وما لم تكن هناك اعتراضات، هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقرر الموافقة على هذا الطلب؟

تقرر ذلك.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/2026) (تابع)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85625
9585625

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نواصل الآن الاستماع إلى الملتمسين بشأن مسألة تيمور الشرقية.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ماكس ب. سورجاديناتا (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سورجاديناتا.

السيد ماكس ب. سورجاديناتا (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا القس ماكس سورجاديناتا، راعي الكنيسة الابرشانية في ماونت فيرنون هايتس في ماونت فيرنون، بنيويورك، اخصائي اجتماعي ومنسق منطقة الشمال الشرقي لـ (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية) في الولايات المتحدة.

إن الشهادة التي أعرضها أعدها المنسق الوطني لـ (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية)، القس جون تشامبرلين، راعي كنيسة القديس يوحنا الميثودية المتحدة الأولى في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا.

"إن مسألة إنهاء استعمار تيمور الشرقية تعرض مرة أخرى على هذه اللجنة. إن الإطاحة بالدكتاتورية العسكرية في لشبونة في نيسان/ابريل ١٩٧٤ - المعروفة عموما باسم ثورة القرنفل - كانت بداية نهاية الاستعمار البرتغالي لتيمور الشرقية. وفي أعقاب ذلك مباشرة، بدأت الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية عملية إنهاء الاستعمار، بالتعاون مع الإدارة البرتغالية المحلية الجديدة. إلا أن حربا أهلية قصيرة - أشعلتها عملية للاستخبارات الاندونيسية، ترمي إلى تحقيق اندماج تيمور الشرقية في اندونيسيا - ساعدت على إجهاض عملية إنهاء الاستعمار. وفور انتهاء الحرب الأهلية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بدأ الجيش الاندونيسي غزوات عسكرية داخل تيمور الشرقية، بلغت ذروتها بهجوم واسع النطاق على الاقليم يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.

"وبعد حوالي ٢٠ عاما، في سياق احتلال اندونيسي مستمر، لاتزال البرتغال هي الدولة القائمة بالادارة في تيمور الشرقية بمقتضى القانون الدولي، بسبب أن الإقليم لم يمر أبدا بعملية رسمية لإنهاء الاستعمار. ومع ذلك في هذا الوقت من كل عام بدلا من أن تتلقى هذه اللجنة تقارير عن إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية، تستمع إلى تقارير عن عملية إعادة استعمار وحشية غير طوعية للإقليم تقوم بها قوات اندونيسيا المسلحة.

"و (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية) تود أن تضيف شهادتها إلى سجل اللجنة اليوم. وهذه الجمعية ائتلاف لرجال الدين المسيحي والمسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية، يحاول أن يساعد أبناء تيمور الشرقية في تحقيق السلم مع العدل في أمتهم المعذبة وتقرير المصير الحقيقي الذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

"في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بصفتي منسقا لـ (التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية)، زرت تيمور الشرقية في بعثة لتقصي الحقائق. ومع أنني كنت في زيارة رعوية، سافرت بمفردي ودخلت البلد بتأشيرة سياحية، لأنني أردت أن أقلل من إمكانية جذب انتباه السلطات العسكرية الاندونيسية.

"ومع انني ظللت أعمل عدة سنوات بشأن مسألة تيمور الشرقية، لم أكن مستعدا مطلقا للواقع المادي والنفسي والروحي الذي يواجه أي زائر لذلك الاقليم. لقد كنت في السلفادور، وهندوراس، وغواتيمالا خلال قمة القمع العسكري في تلك البلدان، ولكنني لم أشهد أبدا خوفا وإرهابا مثل الذي شهدته في تيمور الشرقية.

"إن الزائرين لتيمور الشرقية يجب أن يكونوا مستعدين لأن يُتَابَعوا، وينبغي أن يتوقعوا رصد تحركاتهم كلها. وقد صرح شباب تيمور الشرقية الذين تكلمت معهم بأنهم توقعوا تماما أن يؤخذوا فور التحادث معي تقريبا، وأن يلقى القبض عليهم، ويستجوبوا ويُضربوا. ورغم معرفتهم بهذا، كان كثيرون منهم راغبين في تحمل مخاطر كبيرة بالتكلم معي. ولقد سمعت روايات مباشرة عن تعذيب الطلاب وغيرهم من الذين يُشَك في أن لديهم مشاعر مؤيدة للاستقلال و/أو يحاولون نقل معلومات بشأن انتهاكات حقوق الانسان إلى العالم الخارجي.

"وفي المحادثات العادية نادرا ما تُذكر أسماء أفراد. حتى أكثر الملاحظات براءة، التي تُسمع مصادفة ويُساء فهمها، يمكن أن تؤدي إلى القتل. والحياة اليومية تكشف عن توتر لا تخف حدته وإرهاب مستمر. وتكثر حالات تنفيذ الإعدام بلا محاكمة، والاغتصاب المنتظم لنساء تيمور الشرقية وتحديد النسل بالقوة.

"وقمت بالزيارة بصحبة عدد من الزعماء الدينيين في ديلي وفي أماكن أخرى، وكنت أجبر على التسجيل لدى السلطات المحلية عند وصولي إلى أي موقع وعلى الإبلاغ عن المكان الذي سأقيم فيه. ولهذا، اخترت عدم الإبلاغ بصورة علنية عن أي من تفاصيل محادثاتي.

"غير أني أعرف الآن دون أدنى شك أن ادعاء الحكومة الاندونيسية بأن الغالبية الساحقة من التيموريين الشرقيين تحبذ 'الاندماج' في اندونيسيا مجرد دعاية تثير السخرية. كيف يمكن للحكومة الاندونيسية أن تدعي بثقة أنها تعرف المشاعر الحقيقية للتيموريين الشرقيين؟ فالحريات الأساسية المتمثلة في حرية التعبير والتجمع غير متوفرة في تيمور الشرقية إلا للذين يعلنون عن ولائهم للسياسة العامة الاندونيسية. ذلك أن عدد التيموريين الشرقيين الذين تعج بهم السجون الاندونيسية والذين سجنوا بسبب قيامهم بأعمال الدعوة السياسية التي ليس لها طابع العنف أضخم من أن يوحى بغير ذلك. وفي الواقع، لو كانت السلطات الاندونيسية واثقة من صحة دعايتها، لكانت قبلت بسرور مطالب الأمم المتحدة بإجراء عملية تقرير المصير بإشراف دولي في المستعمرة البرتغالية السابقة.

"وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وخلال اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جاكرتا، ركز العالم الكثير من اهتمامه على الاستياء لدى الشبيبة التيمورية الشرقية من الحكم الاندونيسي. ولكن عبَّر الزعماء الدينيون في تيمور الشرقية أيضا عن قلقهم البالغ. وعقد ممثلو التوعية الدينية من أجل تيمور الشرقية مشاورات مع أسقف الروم الكاثوليك كارلوس خيمينيس بيلو، المدبِّر الرسولي لديلي وحامل لقب رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في تيمور الشرقية، ومع الكاهن ارلندو ماركال، رئيس الكنيسة البروتستانتينية في تيمور الشرقية. ويواصل الكاهن بيلو فضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في تيمور الشرقية والدعوة إلى انسحاب عسكري تام وإجراء استفتاء بإشراف دولي بشأن تقرير المصير في المستعمرة البرتغالية السابقة. واتخذ الكاهن ماركال موقفا مماثلا، معلنا أن:

'الدمج لا يمكن قبوله إلا كنتيجة لإعمال حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية وينبغي أن تتاح للتيموريين الشرقيين الفرصة لأن يقرروا بأنفسهم، ما إذا كانوا يريدون الاندماج أم لا'.

"إن الشاغل الذي أعرب عنه زعماء تيمور الشرقية يعكس تزايد الوعي بمسألة تيمور الشرقية في أوساط الهيئات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالعديد من الطوائف الدينية على المستويين الاقليمي والوطني تقوم بإعداد دراسات بشأن موقفها، وقرارات واقتراحات تأييدا لتقرير المصير في تيمور الشرقية. فالأسقف ملفن تالبرت، الرئيس المنتخب للمجلس الوطني للكنائس في الولايات المتحدة، دعا مرارا وتكرارا إلى إنهاء الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية. وفي مقال كتبه في "سيكويا"، وهي مجلة المجلس المسكوني لشمال كاليفورنيا، أعلن الأسقف تالبرت أنه:

'يجب علينا أن نقنع الحكومة الاندونيسية بإنهاء احتلالها لتيمور الشرقية، تماما كما أقنعنا حكومة جنوب افريقيا بإنهاء الفصل العنصري'.

"وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، طلب الأسقف بيلو إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد بيريز دي كوييار تأييد وتيسير عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية وإجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير. وأعلن الأسقف بيلو في رسالته إلى الأمين العام:

'بأننا نموت كأمة وكشعب'.

وبالرغم من ادعاء جاكرتا عكس ذلك، فإن الحالة داخل تيمور الشرقية لم تتحسن. وأعلن الأسقف بيلو مؤخرا أن:

'الحالة سيئة كما كانت دوما ... وإننا نعيش في أرض محروقة'.

وأكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نصغي لنداء الأسقف بيلو من أجل العدالة.

"بعد إنشاء الأمم المتحدة بخمسين عاما، فإن استمرار احتلال تيمور الشرقية وصمة مؤسفة ومفجعة تلطخ سجل هذه الهيئة العالمية. فباسم القانون الدولي، وحقوق الانسان والكرامة الانسانية الأساسية، نحث هذه اللجنة على استخدام جميع الوسائل المتاحة والمناسبة لإنهاء إعادة استعمار تيمور الشرقية من جانب الحكومة الاندونيسية والسماح للتيموريين الشرقيين بممارسة حقهم في تقرير المصير".

بذلك تختتم شهادة القس تشامبرلين راعي كنيسة القديس يوحنا الميثودية المتحدة الأولى. ولا أود إلا أن أضيف بعض العبارات الموجزة والملاحظات الشخصية.

أنا اندونيسي أمريكي، وأنا ابن قس اندونيسي سجنته وأعدمته فيما بعد قوات الاحتلال اليابانية في اندونيسيا خلال الحرب العالمية الثانية. وزوج أمي عضو متقاعد في البرلمان الاندونيسي وخدم في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١. تلقيت دراستي الأولى في جاكرتا باندونيسيا، وأتذكر بفخر وفرح يوم إعلان استقلال اندونيسيا في ١٩٤٥. ومثل العديد من الاندونيسيين، فقد رحبت بسعادة بالانتقال الرسمي من التبعية الاستعمارية إلى السيادة الاندونيسية عندما جرى في ١٩٤٩. ومازلت أشعر بتعلق قوي بالبلد الذي ولدت فيه.

بيد أنني طوال الـ ٢٠ عاما الماضية راقبت بحزن وأسى عميقين احتلال تيمور الشرقية واستعمارها من جديد من جانب حكومة بلد - اندونيسيا - خَبِرَ هو نفسه التوق الشديد الى تقرير المصير وذاق فيما بعد طعم الحرية والاستقلال. ومنذ مذبحة سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ - عندما قُتِلَ دون رحمة المتظاهرون الأبرياء وهم في طريقهم لحضور جنازة برصاص الجنود الاندونيسيين وكان اثنان من أصدقائي الأمريكان بين الضحايا الأبرياء في هذه الحادثة - أصبحت من المنظمين الرئيسيين لإحياء يوم الذكرى السنوية وإقامة الصلوات المشتركة بين الأديان من أجل شعب تيمور الشرقية وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام في المركز الكنسي التابع للأمم المتحدة الواقع في الشارع المقابل لهذه البناية.

وأنا على اتصال بالعديد من الاندونيسيين الأمريكيين وغيرهم من الاندونيسيين الباقين في اندونيسيا. واسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن المشاعر التي أعبِّر عنها تتشاطرها أعداد متزايدة من الاندونيسيين. والذين يعيشون في اندونيسيا يتعرضون لخطر الاضطهاد والاعتقال إذا ما عبَّروا عن هذه الآراء علانية. وإن الاندونيسيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، بل أولئك الذين حصلوا على المواطنية، غالبا ما يخشون - ولذلك ما يبرره إلى حد ما - من أنه إذا ما تكلموا علانية ضد احتلال اندونيسيا الشائن واللاشرعي لتيمور الشرقية فلن يسمح لهم بالعودة لزيارة عائلاتهم.

إن جهود اللجنة الخاصة الرامية إلى إنهاء إعادة استعمار تيمور الشرقية وإلى ضمان تقرير المصير الحقيقي لتلك الأمة الرازحة تحت وطأة المعاناة سيرحب بها التيموريون الشرقيون؛ وهذه الجهود سيرحب بها أيضا الاندونيسيون.

ترك السيد سورجادیناتا المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميخائيل إيدي (الائتلاف الاسترالي من أجل تيمور شرقية حرة) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد إيدي.

السيد إيدي (الائتلاف الاسترالي من أجل تيمور شرقية حرة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الائتلاف الاسترالي من أجل تيمور شرقية حرة يرحب بهذه الفرصة لأن يتوجه بشواغله إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وإننا نشعر بالانزعاج العميق لأنه بعد مرور ٢٠ عاما على الفحص الدولي الدقيق للغزو والاحتلال غير المشروعين لتيمور الشرقية من جانب الحكومة الاندونيسية، مازال شعب تيمور الشرقية يتعين عليه ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ أنه، بالرغم من مرور ٢٠ عاما، مازال المجتمع الدولي مبقيا الحالة في تيمور

الشرقية قيد نظره. وإذا كان هناك من شيء، فإن المجتمع الدولي أصبح أكثر وعيا بالوحشية المتغطرسة للحكم الاندونيسي في تيمور الشرقية، وإن رفض الشعب التيموري الشرقي قبول عملية دمجه بالإكراه أو المعاناة في صمت أمر لا يمكن إنكاره. وإننا نشعر بالارتياح، كما أننا على يقين أن الشعب التيموري الشرقي يشعر بنفس الارتياح، لأن المجتمع الدولي لم يخذله. ومما يشجعنا كثيرا أن هذه المسألة مازالت تناقش اليوم في الأمم المتحدة.

والائتلاف الاسترالي من أجل تيمور شرقية حرة هو شبكة من المنظمات أنشئت في استراليا لدعم حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، حيثما أمكن ذلك. وعضوية هذه المنظمات تضم قطاعا عريضا من المجتمع الاسترالي، بما في ذلك الأكاديميون وممثلو النقابات العمالية وأعضاء من معظم الطوائف الدينية ومنظمات المعونة الإنسانية وأعضاء جميع الأحزاب السياسية.

وفي مواجهة إخفاق الحكومات الاسترالية المتعاقبة في اتباع سياسة أخلاقية أو عادلة تجاه شعب تيمور الشرقية، تزود منظمات الائتلاف الاستراليين العاديين بوسيلة يعرف بها شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي أن عددا كبيرا من الاستراليين يعارض الإجراءات الرسمية التي تتخذها استراليا بشأن هذه القضية.

وبعض هذه المنظما كان قائما حتى قبل الغزو الإندونيسي وظل طوال هذه السنوات يؤدي دوره كقناة اتصال تنقل إلى العالم معلومات من داخل تيمور الشرقية. وهذا التاريخ من المعرفة والاهتمام بمصير التيموريين الشرقيين هو ما نستند إليه في بياننا اليوم.

وإذ ننظر في الطريقة التي يمكن أن نتصرف بها اليوم حيال هذه القضية، من المهم أن يكون لدينا فهم واضح لما كان يحدث بالفعل أثناء الـ ٢٠ سنة الماضية داخل تيمور الشرقية ذاتها، ولما يحدث الآن.

بدأ غزو واحتلال إندونيسيا لتيمور الشرقية يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، وأدانتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولم تكن تيمور الشرقية على الإطلاق تشكل تهديدا لإندونيسيا، لا عسكريا ولا بأي طريقة أخرى؛ بل الواقع أنها لم تشكل قط أي تهديد من أي نوع لإندونيسيا التي هي أكبر منها كثيرا.

وربما كانت الأبعاد القانونية لمشكلة تيمور الشرقية هي أقل القضايا إثارة للجدل. فمما لا يُنكر أن الغزو والاحتلال الاندونيسيين يشكلان انتهاكا للمعايير الأساسية للقانون الدولي. فأولا، أدت هذه العملية إلى حرمان تيمور الشرقية من حقها في تقرير المصير، وثانيا، كان التدخل العسكري ذاته يشكل عملا عدوانيا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون العرفي.

بالنسبة لمسألة حق تقرير المصير لدينا مرجع هام وهو إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - القرار ١٥١٤ (د - ١٥) - الذي يعترف بحق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير، وبحق شعوبها في تقرير مركزها عند اكتمال عملية إنهاء الاستعمار.

وهذه العملية، رغم مزاعم الحكومة الإندونيسية، لم تحدث إطلاقا في تيمور الشرقية. ومشروعية الإجراءات المزعومة التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية في ديلي في أيار/مايو ١٩٧٦ ما زال المشاركون فيها من أبناء تيمور الشرقية ينكرونها حتى الآن. وقد أثبتت التحليلات في السنوات اللاحقة أن أغلبية سكان تيمور الشرقية كانت خارج نطاق السيطرة الإندونيسية في عام ١٩٧٦، عندما صوتت الجمعية الشعبية المزعومة على الاندماج في إندونيسيا.

إن المعاناة التي يعيشها أبناء تيمور الشرقية في ظل الاحتلال العسكري الإندونيسي تفهم الآن على نحو أفضل بعد أن وثقت توثيقا جيدا. ففي غضون سنوات أربع من الاحتلال أبيد معظم سكان تيمور الشرقية. وكان التيموريون الشرقيون يقولون إن ما يقرب من نصف سكان تيمور الشرقية البالغ عددهم ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة قد لقي حتفه. وبعقد مقارنة بين تعداد السكان قبل الغزو وإحصاء رسمي أجرته الحكومة الإندونيسية في عام ١٩٨٠، يتضح أن ما بين ١٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ من أهالي تيمور الشرقية في عداد المفقودين.

ومن المعتقد أن حالات قتل كثيرة حدثت بين التيموريين الشرقيين في الأشهر الأولى من الغزو، وبعد ذلك في الحملات العسكرية الإندونيسية في الفترة من أواخر عام ١٩٧٧ إلى أوائل عام ١٩٧٩. وكان الجوع هو سبب الوفاة الرئيسي في تلك السنوات.

فقد كانوا يساقون كقطعان الماشية إلى معسكرات استيطان استراتيجية، ويحرمون من الوصول إلى الأرض والمعونة الإنسانية الدولية. ولم تكن جاكرتا تسمح لوكالات المعونة الإنسانية بالعمل في تيمور الشرقية حتى منتصف عام ١٩٧٩.

وبغض النظر عن العدد الفعلي لحالات الوفاة، فإن تيمور الشرقية من بين البلدان أو الأقاليم التي يحدث فيها أكبر عدد من الوفيات على يد المضطهد العسكري. ولا تزال هذه التجربة محفورة في قلوب وأذهان جميع التيموريين الشرقيين.

وفي السنوات التالية لعام ١٩٨٠ كانت الحكومة الإندونيسية تدعي أن برنامجها للتنمية الاقتصادية في تيمور الشرقية هو الدليل على نجاح عملية اندماج تيمور الشرقية في اندونيسيا. إلا أن هذا البرنامج لم يحقق شيئا يفيد شعب تيمور الشرقية أو يخفف من وطأة الحكم العسكري المتواصل في هذا الإقليم ومن مناخ الخوف السائد فيه، أو يشفي رغبة شعبه المستمرة في تقرير المصير.

وقد اتضحت للعالم بجلاء الطبيعة الحقيقية للحكم العسكري الإندونيسي بعد مشاهدته تسجيلا مصورا عن المذبحة التي تعرض لها المدنيون العزل في مقبرة سانتا كروز في ديلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، والتي لا يراها التيموريون الشرقيون أكثر من تكرار لما كان يحدث من قبل مرات ومرات.

وما زال هذا التاريخ الطويل من التعذيب وحالات الإعدام دون محاكمة مستمرا في تيمور الشرقية. وهو ما يتجلى في شهادة أدلى بها جندي إندونيسي في الشهر الماضي، ذكر فيا أن ضابطا كبيرا أمره بأن يعدم بإجراءات موجزة ستة من المدنيين التيموريين الشرقيين احتجزهم الجيش في مقاطعة ليكويسا في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وفي السنوات القليلة الماضية سمح لصحفيين ولمواطنين خاصين أن يزوروا تيمور الشرقية. وكلهم تقريبا عادوا بتقارير تحمل صورة سكان مكتئبين وخائفين، ووجود عسكري إندونيسي ظالم، ورغبة لا تقهر، على ما يبدو، في الحرية.

وقام الأب الورع ديفيد جيل، الأمين العام للمجلس الاسترالي الوطني للكنائس بزيارة تيمور الشرقية في آذار/مارس، ووصف إحساس الاغتراب العميق السائد بين الناس هناك. وقد أخبره التيموريون الشرقيون أن شيئا لم يتغير. فالوجود العسكري الشديد الوطأة مازال قائما وكذلك الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وعمليات التفتيش والمراقبة التي يمارسها رجال الأمن. وحتى وزير خارجيتنا الذي يذكره الجميع في استراليا بوصفه لمذبحة ديلي في عام ١٩٩١ بأنها "ضلال"، وصف الوجود العسكري الإندونيسي في تيمور الشرقية، في أيار/مايو هذا العام، بأنه قمعي، وأقر بأنه لم يتحقق تقدم يذكر نحو تحسين حالة حقوق الإنسان.

أما مقرر الأمم المتحدة الخاص، السيد بكر والي ندياي، فقد خلص في تقريره إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أن الظروف التي سمحت بأعمال القتل التي وقعت للتيموريين الشرقيين في عام ١٩٩١ في مذبحة ديلي مازالت قائمة (E/CN.4/1995/61/Add.1، الفقرة ٧٤)، وأن أفراد قوات الأمن الإندونيسية المسؤولين عن إساءة استعمال السلطة، على حد قوله "لم يتعرضوا للمساءلة وظلوا في الواقع في منأى من العقاب" (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤).

وبعبارة أخرى لم يحدث تغيير يذكر في غضون ٢٠ عاما من الاحتلال العسكري الإندونيسي لتيمور الشرقية. والسؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن هو "ما الذي يمكن عمله؟"

وهناك بعض العلامات المشجعة. أولها هي زيادة الوعي الدولي، على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، بأن ظلما جسيما يرتكب ضد التيموريين الشرقيين، وبالحاجة إلى حسم هذا الوضع. ويسرنا أن نلاحظ أن الولايات المتحدة التي كانت في الماضي مؤيدا دبلوماسيا رئيسيا للحكم الإندونيسي في تيمور الشرقية قد زادت الآن من مستوى انتقادها لسلوك إندونيسيا في تيمور الشرقية. وفي الدوائر غير الحكومية في إندونيسيا ذاتها ظهرت مجموعة من الآراء المنتقدة لسياسات الحكومة الإندونيسية بشأن تيمور الشرقية.

والتحقيقات الرسمية غير المستوفية التي تجرى في إندونيسيا ذاتها في أعمال القتل العسكرية التي وقعت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩١ وفي هذا العام، توحي بأن جاكرتا أصبحت الآن على علم بالقلق العميق السائد في الأوساط الدولية. لقد وصف وزير

خارجية إندونيسيا، السيد علي العطاس، تيمور الشرقية ذات مرة بأنها "حصاة في نعل" إندونيسيا. أما وزير خارجيتنا، السيد غاريث إيفانز، فقد أخذ يصف قضية تيمور الشرقية منذ ذلك الحين بأنها "صخرة في طريق" إندونيسيا على المسرح الدولي.

وقد حان الوقت، إذن، لإبقاء وتعزيز التأييد الدولي - والمتعدد الأطراف بوجه خاص - لحق التيموريين الشرقيين في تقرير المصير. فالوقت ليس وقت التراجع.

وقد تشير إندونيسيا إلى التحقيقات الأخيرة في أعمال القتل بوصفها برهانا على نهجها العادل تجاه الأحداث التي تقع في تيمور الشرقية. ولكن استنتاجات مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن مذبحة ديلي في عام ١٩٩١ أثبتت بوضوح كم كانت هذه التحقيقات محدودة ومعيبة. والضغط الدولي شرط لضمان أن تكون هذه التحقيقات صادقة.

ويتزايد النقاش على المستوى الدولي حول ضرورة أن تخفض إندونيسيا وجودها العسكري في تيمور الشرقية تخفيضا جذريا، وأن تمنح الإقليم شكلا من أشكال الحكم الذاتي، وأن تصدر عنها بوادر تؤكد أن بعض أقسام الإدارة الإندونيسية متفتحة لهذه الأفكار. وإذا كان تقليل القوات أمرا نرحب به، فالأولى، في رأينا، هو ألا يكون لها وجود هناك. فلم يكن من حقها أصلا أن تكون هناك، كما أشارت قرارات الأمم المتحدة السابقة. والشيء الواضح هو أن تقليل القوات الإندونيسية لن يحدث دون استمرار الضغط الدولي. أما بالنسبة للحكم الذاتي الخاص فتاريخ الحكم الإندونيسي المفجع في تيمور الشرقية يشير إلى ضرورة وجود إشراف دولي - هذا لو جاء اليوم الذي تبدي فيه إندونيسيا استعدادها لشكل ما من أشكال الحكم الذاتي. ولكننا ما زلنا نعتقد أن هذه الخطوة لا يجوز اعتبارها بديلا عن حق تيمور الشرقية في تقرير المصير.

ومما يقلقنا أيضا أن برامج الهجرة الإندونيسية ستظل تهمش التيموريين الشرقيين اقتصاديا وسياسيا على السواء، وقد تحولهم إلى أقلية في وطنهم. وأية مقترحات تدعو إلى الحكم الذاتي يجب أن تدعو أيضا إلى وقف هذه الهجرة.

في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢، في الجمعية العامة، حدث تآكل تدريجي في التصويت الإيجابي لصالح تقرير المصير للتيموريين الشرقيين. وما يحتاجه التيموريين الشرقيون الآن من الحكومات التي غيرت تصويتها في تلك الفترة إلى تصويت سلبي أو امتنعت عن التصويت هو أن تعيد النظر في سياستها.

وفي ضوء جميع الشواهد الأخيرة التي تؤكد أن محنة التيموريين الشرقيين ورغباتهم ما زالت كما هي لم تتغير طوال هذه السنوات العشرين، نهيب بتلك الدول أن تعيد النظر في مواقفها. إننا نعتقد أن تصويت التكتلات في مناخ "الحرب الباردة" كان له تأثير مؤسف وغير ملائم على الطريقة التي كانت تصوت بها بعض الدول مضطرة. وأيا كانت الأسباب التي دفعت الحكومات إلى العدول عن تصويتها الإيجابي، سواء كانت أسبابا سياسية أو اقتصادية، فقد كانت النتائج واضحة. فهذا التغير أعطى الثقة للقوات المحتلة في تيمور الشرقية وترك التيموريين الشرقيين لمصيرهم من الاعتقال التعسفي والتعذيب ولقائمة طويلة من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الأساسية.

إن اعتراف حكومتنا نفسها قانونا بدمج تيمور الشرقية في إندونيسيا يسّر إبرام اتفاق بين إندونيسيا واستراليا للتنقيب عن احتياطيات النفط بين تيمور الشرقية والساحل الشمالي لاستراليا، ولكنه لم يفعل شيئا لمساعدة التيموريين. وهذا الاعتراف لا يلقى تأييدا يستحق الذكر بين صفوف الشعب الاسترالي وهو يقوض مصداقية الحكومة في النهج الذي تنتهجه حيال مسائل حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. واعتراف حكومتنا بإدماج تيمور الشرقية في إندونيسيا منعها من تقديم دعم حقيقي لحق أبناء تيمور الشرقية غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ونحن نشعر بالرضا إزاء سلوك حكومات قليلة جدا هذا السبيل الذي يتضح أنه سبيل مجحف. ولقد طال أمد الحالة المؤسفة في تيمور الشرقية، وحان الوقت لتوطيد عزمكم، بوصفكم مجتمع الأمم، على وضع حد للوضع المروع في تيمور الشرقية. والبعض يطلب إلينا أن نتحلى بالصبر. ولكن وقت التغيير حان منذ أمد بعيد وبات عاجلا. وينبغي لأبناء تيمور الشرقية ألا يتحملوا عشرين سنة أخرى من العزلة والقهر. لقد طفح الكيل.

ولقد أظهر أبناء تيمور الشرقية أنهم لن يقبلوا بإدماجهم القسري. ولهم الحق في ذلك. فإندونيسيا لا يحق لها أن تكبت طموحات أبناء تيمور الشرقية. ويجب على المجتمع الدولي، عن طريق محافل مثل هذا المحفل، أن يوضح ذلك. فالحرب الباردة قد انتهت. وحان الوقت لوضع التصويت على أساس التكتلات جانبا ولإعادة توطيد أشد المبادئ الدولية الأساسية رسوخا. ولم تعد المسألة مسألة سياسة الجناح اليميني أو اليساري - فهي مسألة الصواب أو الخطأ. وهي مسألة الكرامة والضمير.

والمسألة أصبحت بين يدي اللجنة. وباتت إقامة العدالة لأبناء تيمور الشرقية ممكنا.

ترك السيد إيدي المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فينس كوميسكي (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كوميسكي.

السيد كوميسكي (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية بالشكر إلى اللجنة الخاصة على إتاحتها الفرصة له للتكلم اليوم بشأن مسألة تيمور الشرقية التي ظلت تشغلنا طيلة سنوات عديدة.

لقد قدم الأسقف كارلوس زيمينيس بيلو في الحوار الذي جرى بين أبناء تيمور الشرقية الشهر الماضي في شلينغ بالنمسا ورقة تضمنت عددا من النقاط الأساسية المتعلقة بالكنيسة في تيمور الشرقية، فضلا عن آرائه في احتمالات التغيير. وتكلم الأسقف بيلو بوصفه ممثلا لكنيسة "تبقى دائما قريبة جدا من أتباعها". وأوضح أن التطور الحقيقي لا يمكن أن يحدث في تيمور الشرقية إلا إذا أعطي شعبها حريته، بدلا من معاملته كرعايا مهزومين. وفي التماسنا إلى هذه اللجنة اليوم، يسعى المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية إلى استعراض الوقائع التي حدثت العام الماضي في الحياة اليومية لشعب تيمور الشرقية تجاه الاحتياجات الأساسية التي أوجزها الأسقف في ذلك الخطاب.

والنقطة الأولى هي أن التطور المادي لا يمكن أن يعتبر تطورا على الإطلاق إلا إذا رافقه احترام للحقوق الأساسية، وإلا إذا أمكن للشعب أن يُعبر عن نفسه.

ولقد أصدرت في حق العديد من أبناء تيمور الشرقية إبان العام الماضي أحكام بالسجن تراوحت فترتها من سنوات قليلة إلى السجن مدى الحياة بعد إجراء محاكمات غير عادلة، وجاء العديد من الأحكام بسبب أنشطة سلمية مؤيدة للاستقلال. ونذكر بصفة خاصة خوسيه أنطونيو نيفيس، الذي حُكم عليه بالسجن مدة أربع سنوات لمحاولته السعي إلى تنبيه المجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في تيمور الشرقية. وقد صدرت في حق آخرين أحكام بالحجز القضائي للتظاهر من أجل الاستقلال بصورة سلمية. وتعرض المئات من أبناء تيمور الشرقية إبان العام الماضي إلى الاعتقال التعسفي، والاحتجاز وحتى التعذيب، في وقت الاحتفالات بذكريات سنوية هامة، من قبيل ذكرى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، فضلا عن اجتماعات ذات أهمية دولية، من قبيل اجتماعات مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في مدن إندونيسية وفي تيمور الشرقية ذاتها على حد سواء.

ونلاحظ حالات الاعدام بلا محاكمة لستة مدنيين من أبناء تيمور الشرقية في ليكويكا يوم ١٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وفي حين نعترف بأن السلطات الإندونيسية أقدمت، في سياق التحقيقات التي أجرتها والتحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على اتخاذ خطوات للاعتراف بما حدث من إساءات واضحة لحقوق الإنسان ولمعاقبة مرتكبيها، تبقى الحادثة، مع ذلك، مثالا آخر في نمط أوسع من الفظائع.

وتشير التقارير التي تلقيناها من أبناء تيمور الشرقية إبان العام الماضي دون استثناء إلى أنه لا يزال يوجد افتقار إلى حرية التعبير في تيمور الشرقية؛ ومرد ذلك بصورة كبيرة إلى الوجود العسكري، والجو القمعي الساحق؛ وإلى عدم احترام الحقوق الأساسية للعديد من أبناء تيمور الشرقية. ولا يسعنا إلا أن نذكر تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حين قال ما يلي:

"إن إجراء تخفيض جذري للوجود العسكري في تيمور الشرقية هو شرط أولي لتدابير بناء الثقة التي تتيح للأسر الشعور بما يكفي من الطمأنينة للإبلاغ عن اختفـــاء أو مقتل أحد الأقرباء". (E/CN.4/1995/Add.1، الفقرة ٨٣)

والنقطة الثانية هي أن التيموريين يشعرون بأنهم غير محترمين بل مقهورين.

ويوجد تقرير مجهول المصدر أرسل من تيمور الشرقية في بداية العام كشف الأنشطة التي تقوم بها عصابات "ألنينجا" التي كانت تروع السكان في ديلي وباكو بتحريض من السلطات العسكرية. ووفقا لواضع التقرير، تصاعدت العمليات العسكرية في الشرق في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وبات يُعتمد نظام بطاقة تعريف الهوية في تيبار وماربيا وهيرا - ميتينارو في الشرق لمنع القرويين من السفر إلى ديلي.

"وأي شخص يريـــد الدخول يجبر على خلع ملابسه. وأي شخص دون بطاقـــة هوية يجري اعتقاله وتعذيبه. ولا تنطبق هـــذه الاجراءات إلا على التيموريين".

وفي حين لا يزال السكان يُحرمون من حرية الحركة ويتعرضون للذل بطرائق أساسية كهذه، فمن غير المستغرب أن يشعروا بعدم الاحترام، بل بأنهم عرق مقهور.

النقطة الثالثة هي أن لدى الشباب فرصا قليلة.

إن الشباب سبب خاص لشعور الأسقف بيلو بالقلق. ولقد أعرب مؤخرا في مقابلات ورسائل وخطابات له عن استيائه من انعدام الفرص المتاحة لأبناء تيمور الشرقية، بينما تُعطى أفضل الوظائف للمهاجرين من الجزر الاندونيسية. والتعليم وحده ليس كافيا لحل المشكلة. ففي أغلب الأحيان يكون الشباب والطلاب ضحايا الاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية من قبل العسكريين الإندونيسيين ونطلب إلى السلطات الإندونيسية أن تتخذ تدابير جادة للتصدي لهذا الظلم الأساسي.

وفيما يتعلق باحترام الثقافة والدين والتاريخ، وهي النقطة الرابعة، فإن عشرين عاما من إضفاء الطابع الإندونيسي على تيمور الشرقية بدأت تهدد هوية أبناء تيمور الشرقية. ولقد بذلت محاولات لحظر استعمالهم لغة المستعمرين السابقة، وهي اللغة البرتغالية، وحتى لغتهم بالذات. وفرضت عليهم طرائق عيش ولغة غريبة، ويشعر العديد من أبناء تيمور الشرقية أن تاريخهم بالذات تعيد كتابته دولة استعمارية جديدة. وفاقم من هذا الشعور إبان العام الماضي أو نحوه عدد من الهجمات التي شنت على أفراد الكنيسة وأعمال التدنيس لخبز القربان المقدس من قِبل جنود اندونيسيين أثناء إقامة الصلوات. وأفضى هذا الأمر إلى ردود فعل ساخطة وغالبا عنيفة من قِبل سكان تيمور الشرقية الذين يتعرضون بدورهم للقهر عن طريق ممارسة السلطات العسكرية مزيدا من العنف. وهذا منزلق لولبي خطير يمكن التصدي له عن طريق إظهار المزيد من الرغبة في قبول اختلافات ثقافية، والتقاليد الدينية للبلد.

أما بالنسبة إلى النقطة الخامسة، وهي حرية الكنيسة في العمل بمنأى عن التلاعب، عملت الكنيسة في هذه الحالة في وجه ضغط شديد في أغلب الأحيان. وتشير التقارير التي تلقاها المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية إبان الفترة إلى استمرار تدخل العسكريين في حياة الكنيسة وأعمالها. ولقد سمعنا كيف وقع الكهنة والرهبان ضحايا لمعلومات مغلوطة واتهامات زائفة ترمي إلى تقويض مكانة الكهنوت المحلي في تيمور الشرقية. ويقوم بتغذية التوترات فيما بين الأديان عـــدد ضئيل من الناس الذين يتعرضون لضغط التحول إلى الإسلام، مما يؤدي إلى عرض خاطئ للصراع في تيمور الشرقية باعتباره صراعا دينيا، وهو ما دحضه أسقف بيلو نفسه مرارا وتكرارا.

أنتقل الآن إلى النقطـــة السادسة، وهي مسألة التنمية الشاملة - مع مراعـــاة النظام الخلقي الأساسي. لا ينكر أحد أنه نميت البنية الأساسية في تيمور الشرقية نتيجة الاحتلال الأندونيسي على مدى العشرين سنة الماضية. بيد أن شعب تيمور الشرقية لم تأسر قلبه التنمية المادية. بل حدث عكس ذلك، فقد أكد هذا العام استمرار تجربة المعاملة الوحشية. ولا يمكن الكلام عن التجربة المشتركـــة في التنمية إلا إذا لمس أفراد شعب تيمور الشرقيـــة بأنهم محترمون بصفتهم تيموريين شرقيـــن أولا وقبل كل شيء وأن ثقافتهم وهويتهم الوطنيـــة ودينهم تحظى كلها بالاحترام.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أعرب رئيس هذه اللجنة عن رغبـــة اللجنة

الخاصة في الإخلاص لهدفها بأن يدخل العالم القرن الحادي والعشرين وقد تحرر من الاستعمار. ولما كانت أندونيسيا تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها، دعونا نعمل جميعا لكي نجعل الاستقلال حقيقة واقعة بالنسبة لتيمور الشرقية أيضا.

ترك الملتمس المكان المخصص.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أندرو كلافام (منظمة العفو الدولية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كلافام.

السيد كلافام (منظمة العفو الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت اندونيسيا تحكم تيمور الشرقية منذ عشرين سنة. ومنذ ذلك الوقت تتعرض للانتهاك المنظم حقوق التيموريين الشرقيين الذين يشتبه في مناصرتهم لأنشطة الاستقلال. وتأسف منظمة العفو الدولية إذ تجد لزاما عليها في بيانها اليوم أن تسترعي انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى إلى قائمة بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي ضوء معاودة الحكومة الأندونيسية فرض إجراءات صارمة ضد الحقوق الأساسية للتيموريين الشرقيين، تغتنم منظمة العفو الدولية هذه الفرصة لوصف تلك الانتهاكات وللتقدم بتوصيات من شأنها، إذا نفذت، تحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

ثمة فترتان رئيسيتان عمتهما الاضطرابات هما تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و طوال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام، الأمر الذي أدى إلى اعتقالات تعسفية وعمليات تعذيب وضرب على نطاق واسع وإلى عشرات المحاكمات السياسية بما فيها محاكمات سجناء الضمير. وكل هذه الانتهاكات لا تزال تستخدمها السلطات لإسكات المعارضين، حتى المسالمين منهم، في تيمور الشرقية. وفي حين أجبرت الأضواء الدولية الحكومة الأندونيسية على إجراء استقصاء عن مقتل ستة من المدنيين في كانون الثاني/يناير من هذا العام، لم تستحوذ عمليات قتل وحالات اختفاء أخرى تردد الكلام عنها على اهتمام المجتمع الدولي وبالتالي لا تزال دون حل. وكما في السنوات السابقة، لم يمارس المجتمع الدولي مرة أخرى ضغطا على حكومة أندونيسيا يكفي لتحسين حالة حقوق الإنسان. وفي حين وجهت آليات الأمم المتحدة ذاتها أشد الانتقادات إلى أندونيسيا، فإن هذا لم يلق الدعم بشكل متسق في كل الأمم المتحدة.

في حزيران/يونيه ١٩٩٤، نشرت الحكومة الأندونيسية كتيبا أسمته "تصحيح الأفكار الخاطئة بشأن تيمور الشرقية". وكان هذا الكتيب محاولة لتناول بعض "الخرافات" عن حكم أندونيسيا لتيمور الشرقية. ويستهل الكتيب بالعبارة التالية:

> "هذه الخرافة تنسب إلى الحكومة الأندونيسية جميع أنواع الفظائع الرهيبة دون أي دليل أو برهان تقبله المحاكم. ويجري تصوير الأمر على أن حكومة أندونيسيا على استعداد، دون تأنيب للضمير، أن تنتهك قوانينها ومبادئها الأساسية وحتى القيم المتأصلة لشعبها".

وللأسف فإن منظمة العفو الدولية يمكنها أن تقدم الدليل الكافي على هذه الانتهاكات. وكل الأدلة المقدمة في هذا البيان تتصل بانتهاكات ارتكبت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي الوقت ذاته، في الوقت الذي نشرت فيه الحكومة الأندونيسية كتيبها عن تيمور الشرقية كان ضباط المخابرات العسكرية في مالانغ يستجوبون خوسيه أنطونيو نيفيس، وهو طالب نشيط من تيمور الشرقية، دون حضور محام. وكانت جريمته هي محاولة إرسال معلومات إلى الخارج من أجل تبديد بعض "خرافات" الحكومة الأندونيسية عن التحسينات في حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي شباط/فبراير من هذا العام، حكم على خوسيه نيفيس بالسجن لمدة أربع سنوات. وهو من سجناء الضمير، وقد أدين بعد محاكمة غير عادلة انتهكت قوانين أندونيسيا ذاتها.

وبعد بضعة أشهر، احتجز تعسفيا عدد من التيموريين الشرقيين تراوح بين ١٢٥ و ١٨٠ في أعقاب قيامهم بمظاهرات في جاكرتا وديلي في وقت انعقاد جلسات التعاون الاقتصادي في آسيا - والمحيط الهادئ في أندونيسيا. وقد ضُرب بعضهم عند اعتقالهم وعُذب آخرون وهم محتجزون. وتجري حاليا محاكمة ٢٧ شخصا لدورهم في هذه المظاهرات.

وفي كانون الثاني/يناير، اعتقل خوسيه أنطونيو بيلو و ٢٣ آخرون بعد إجراء مظاهرة سلمية في

جامعة تيمور الشرقية في ديلي. وقد أمضى خوسيه الليلة الأولى من اعتقاله ويداه مقيدتان وكذلك قدماه، معلقا رأسا على عقب في أحد مكاتب المخابرات العسكرية وعند ترحيله في صباح اليوم التالي ضُرب بالعصي والأسلاك، ويقال إنه تعرض لصدمات كهربائية. وقال الرائد لايدون سيمبولون المتحدث العسكري في تيمور الشرقية، منكرا الأنباء التي ترددت عن تعرض خوسيه للتعذيب،

"إننا نرعاهم رعاية طيبة ونطعمهم، وذلك لمجرد أن يخبرونا بالحقائق عن سبب تظاهرهم والمحركين لهم".

وبعد ذلك حكم على خوسيه بالسجن لمدة ١٨ شهرا. وقد أضافت منظمة العفو الدولية اسمه إلى قائمة سجناء الضمير المحكوم عليهم دون محاكمات عادلة.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن العسكريون الأندونيسيون أن ستة من مغاوير الجبهة الثورية لتيمور الشرقية قد أطلق الرصاص عليهم فلقوا حتفهم في اشتباك مسلح مع الجيش. ونحن نعلم الآن أن هؤلاء الستة كانوا مدنيين غير مسلحين وقعوا ضحية أعمال القتل السياسي. وقد صدرت أحكام بالسجن على جنديين لاشتراكهما في أعمال القتل هذه، بيد أن اللواء أدانغ روتشياتنا، القائد العسكري للمنطقة التي تشمل تيمور الشرقية، غير متأكد من كيفية وقوع ذلك الحادث. وقد قال،

"ما زال يتعين علينا أن نتبين السبب في إقدامهما على هذا العمل. وهل كان ذلك بسبب أنهما قد "فاض بهما الكيل" أو بسبب إحباطهما؟"

إن الإجابة مختلفة تماما عن هذا. إن أعمال القتل هي جزء من نمط انتهاكات ناشئة عن عدم وجود تحقيقات منظمة وشاملة في انتهاكات حقوق الإنسان. لقد جرت أعمال القتل في ظل نظام يحكم على جندي بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف سنة لقيامه بقتل ستة مدنيين غير مسلحين من ناحية ومن ناحية أخرى يُحكم على سجين من سجناء الضمير بالسجن لمدة ١٥ سنة لدوره غير العنيف في مظاهرة سانتا كروز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أصدر رئيس الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بيانا بشأن تيمور الشرقية، يحث الحكومة الأندونيسية على مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بالسماح لها بمقابلة المحتجزين. وعلى الرغم من هذا التعاون لا يزال المحتجزون يتعرضون للتعذيب. وبعد صدور هذا البيان بثلاثة أسابيع، تعرض خوسيه انطونيو بيلو، الذي كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد قامت بزيارته، للضرب مرة أخرى. وهذه المرة تقياً دما. وتعرض هيندريك بيلميرو للضرب المبرح على يد ضباط المخابرات العسكرية بعد اعتقاله في كانون الأول/ديسمبر لدرجة أنه احتاج إلى ٧ غرز في رأسه. ويقول أصدقاؤه إنه الآن، وهو يحاكم بتهمة التمرد، زائغ العينين ومشوش الذهن بسبب أعمال التعذيب والضرب. هذان ليسا سوى مثالين من أنباء التعذيب التي وردت إلى منظمة العفو الدولية. وهذا مجرد غيض من فيض.

وقبل نهاية هذا العام سيقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة تيمور الشرقية. نظرا لخطورة الحالة نعلق آمالا كبيرة على زيارة المفوض السامي. وتأمل منظمة العفو الدولية أن يقوم المفوض السامي عند زيارته تيمور الشرقية بحث الحكومة على التنفيذ الفوري لتوصيات خبيري الأمم المتحدة اللذين زارا تيمور الشرقية: المقرر الخاص المعني بحالات التعذيب والمقرر الخاص بشأن حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. ونأمل أيضا أن تسفر الزيارة عن اتخاذ إجراءات ملموسة بما في ذلك خطوات من جانب الحكومة الأندونيسية للتحقيق في جميع الانتهاكات السابقة ومنع حدوثها في المستقبل، وإلغاء التشريع الذي يسمح باحتجاز سجناء الضمير. كما تأمل منظمة العفو الدولية أن تساعد الزيارة على تمهيد السبيل لراصدي حقوق الإنسان الدوليين والمحليين وللصحفيين لدخول تيمور الشرقية دون قيود.

وتأمل منظمة العفو الدولية أن تلقى توصيات المفوض السامي استجابة من الحكومة الأندونيسية أكثر إيجابية من تلك التي أعطيت لتقريري المقررين الخاصين في أعقاب زيارتيهما لتيمور الشرقية. فلقد تقدم المقرران الخاصان بتوصيات محددة من شأنها تحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ومما يدعو للأسف أن الحكومة الأندونيسية تجاهلت جميع التوصيات التي أصدرها الخبيران فيما عدا توصية واحدة صدرت عن المقرر الخاص بالتعذيب وتتصل بتشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الانتهاكات ستستمر في تيمور الشرقية ما لم تتخذ ثلاث خطوات. وهي أن تتخذ الحكومة الأندونيسية إجراء ملموسا لمعالجة الأسباب الجذرية للانتهاكات الجارية في تيمور الشرقية، بما في ذلك الهروب من العقاب. وإساءة استعمال قوات الأمن السلطة بطريقة تعسفية، والتشريع الذي يسمح باحتجاز السجناء المستنكفين بسبب العقيدة؛ وأن يكفل الرصد المستقل للانتهاكات سواء في السياسات أو في الممارسة، وأن يدين المجتمع الدولي باستمرار الانتهاكات كلما حدثت في تيمور الشرقية.

وما لم تتخذ هذه الخطوات الثلاث، سيدخل أبناء تيمور الشرقية عقدهم الثالث من التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والمحاكمة غير العادلة، والسجن السياسي وأعمال القتل.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة جينيفر ووشبورن (العمل من أجل تيمور) (Agin pour Timor) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة ووشبورن.

السيدة ووشبورن (العمل من أجل تيمور) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي جينيفر ووشبورن، وأنا هنا نيابة عن منظمة العمل من أجل تيمور، ومقرها باريس. ونحن نشكر اللجنة على السماح لنا مرة أخرى بالالتماس إليها هذا العام نيابة عن شعب تيمور الشرقية. في العام الماضي، أبلغنا هذه اللجنة بالتطور الذي حدث في الوعي العام بشأن مسألة تقرير مصير تيمور الشرقية، ويرجع ذلك بشكل ملحوظ إلى الحملة الناجحة التي قامت بها ١٢ منظمة لمدة أربعة أشهر. وكتبنا أنه في أعقاب تلك الحملة، وللمرة الأولى منذ ١٩٨٦، قدم عضو بمجلس الشيوخ عن الأغلبية التي تمثلها الحكومة سؤالا مكتوبا إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بشأن القمع العنيف الذي تمارسه أندونيسيا في أراضي تيمور الشرقية المحتلة.

ويسرنا أن نبلغ اللجنة أن يقظة البرلمان الوطني استمرت خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، إلى حد كبير، بفضل الحملة الناجحة جدا التي قامت بها منظمة العفو الدولية بشأن أندونيسيا وتيمور الشرقية، والتي جاءت - إذا جاز التعبير - استمرارا للحملة المشتركة من أجل تيمور الشرقية التي استمرت أربعة أشهر. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أكثر من مائة رد من برلمانيين، بما في ذلك أكثر من عشرة أسئلة مكتوبة جديدة في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، عكس بعضها القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في أندونيسيا بمعناها الضيق. ويبدو أن هذا العدد من الأسئلة حفز وزارة الخارجية إلى التركيز في إجاباتها بدرجة أكبر على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وبدرجة أقل على العلاقات الاقتصادية.

وبشكل متزامن، أدت الحملة لمدة أربعة أشهر إلى إنشاء بنية أكثر دواما. محفل تيمور، المنشأ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، وهو تجمع لمنظمات ترمي إلى العمل من أجل النهوض بحق تيمور الشرقية في تقرير المصير. ويتكون حاليا من ١٥ عضوا: العمل من أجل تيمور: و (ASTO) (مجموعتان للتضامن مع تيمور الشرقية)؛ وآسيا - المحيط الهادئ: "ICRA International and Tribal Act") (ثلاث منظمات غير حكومية معنية بحقوق السكان الأصليين"؛ و "Cap Magellan" وهو رابطة للطلاب البرتغاليين في فرنسا؛ و (Cimade)، وتنسيق للجمعيات البرتغالية في فرنسا (CCPF)؛ والاتحاد العام للعمال (CGTF)؛ وفرنسا الحريات France - Libertes؛ والعدالة والسلم؛ والشعوب المتضامنة وشبكات الشباب المتضامنين (التضامن مع شعوب الجنوب)؛ والمنبر الفرنسي للمنظمات غير الحكومية للتنمية/الاتحاد الأوروبي؛ وشبكة معلومات العالم الثالث (RITMO).

ويعمل المحفل في ظل نفس مبادئ حملة العام الماضي. وتحتفظ المنظمات الأعضاء بسماتها المميزة وتشارك في الأعمال وفقا لرغبتها وثقافتها وقدراتها. وهناك اتصالات وثيقة وتعاون في المناسبات مع المنظمات غير الحكومية التي لا ترغب في أن تكون أعضاء في المحفل، مثل "ACAT" ومنظمة العفو الدولية، و (CCFD)، والاتحاد الفرنسي والدولي وعصابات حقوق الإنسان، و "MRAP" والحركة الكاثوليكية الدولية للسلام (Pax Christi).

وتتضمن أنشطة المحفل ممارسة الضغط وأعمال أكثر ظهورا مثل جولة الأحاديث التي نظمناها من ١٥ إلى ٣٠ أيار/مايو من هذا العام. فقد جاء ستة من طلبة تيمور الشرقية اللاجئين في البرتغال. ليقوموا بجولة في فرنسا، مُدلين بشهادات مباشرة عما يحدث في بلدهم. وثلاثة منهم كانوا بين ٢٩ طالبا لجأوا إلى

سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وإذ قسموا إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة من اثنين، شكلوا ثلاث دوائر - في مناطق الجنوب الغربي، والجنوب الشرقي ومنطقة الغرب/ باريس الكبرى - مساهمين في اجتماعات إعلامية، ومجرين مقابلات مع الصحافة المحلية، ومجتمعين بشخصيات سياسية وما إلى ذلك. وكما كان الحال في بلدان أخرى أخذت زمام المبادرة، كانت الاستجابة ممتازة ومحدودة على حد سواء وذلك بسبب التعمية التامة تقريبا في وسائط الإعلام في بلدنا بشأن الحالة في تيمور الشرقية وبشأن وجود المشكلة ذاته. وقررت منظمات غير حكومية محلية عديدة تناول أندونيسيا وتيمور الشرقية كمسألتين هامتين، ومساعدة شعب تيمور الشرقية والحركة المناصرة للديموقراطية في أندونيسيا. ويخطط المحفل القيام بأنشطة أكثر في الشهور القليلة المقبلة، ولكن يبدو أنه من السابق للأوان أن نعلق الآن.

ونود أن نواصل بياننا بالإدلاء ببعض التعليقات على التطورات الدولية الأخيرة فيما يتعلق بتيمور الشرقية، مع بعض التوصيات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في هذا الأمر. ونحن نرحب بالمقابلة التي لم يسبق لها مثيل التي تمت بين وزير خارجية أندونيسيا وممثلي المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية، والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والاتحاد الديموقراطي التيموري، وذلك في نيويورك في العام الماضي. ونرحب بقبول أندونيسيا لزيارة يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للإقليم في نهاية هذا العام. ونرحب بالاجتماع الشامل لعموم التيموريين الشرقيين الذي لم يسبق له مثيل والذي جرى في الشهر الماضي في النمسا تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بالتقرير المتعلق بالحاجة إلى إجراء مزيد من الاجتماعات من هذا النوع، الأمر الذي اتفق عليه يوم السبت الماضي خلال الجولة السادسة للمحادثات بين الوزيرين البرتغالي والأندونيسي. ونحيي كون ذلك الاجتماع قد تناول مسائل جوهرية للمرة الأولى وناقش مسألة الحفاظ على الهوية الثقافية لشعب تيمور الشرقية والنهوض بها.

ونرحب بهذه التطورات لأنها تسمح لأبناء تيمور الشرقية، أخيرا، بأن يكون لهم قول في مصيرهم. ولكن الترحيب لا يعني التغاضي عن سلوك جميع الأطراف في الأمر. وهذه اللجنة تعرف أن المسألة ليست نزاعا بين البرتغال وأندونيسيا، وإنما هي عمل غير مشروع من أعمال العدوان يقوم بها البلد الأخير ضد شعب تيمور الشرقية. والمسألة ليست مسألة توازن الأدوار بين البرتغال واندوينسيا. وإن البرتغال على صواب عندما تستخدم وظيفتها بصفتها دولة قائمة بالإدارة للنهوض بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، وأندونيسيا على خطأ عندما تستخدم وضعها باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال لإعاقة ذلك الحق بكل الطرق الممكنة.

وهذه الآراء يؤكدها موقف الأطراف. ونحن نقدر حسن النية والتصميم اللذين أبداهما الأمين العام ووزير الخارجية البرتغالي في دفع المسألة إلى الأمام. ومن ناحية أخرى لا بد لنا أن نلاحظ الموقف العنيد الذي تتخذه الدولة القائمة بالاحتلال. وكما ستعلم اللجنة من التماسات وشهادات أخرى، لم يحدث تحسن في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. بل على العكس من ذلك، فإن الأمور تسوء. وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي واضح تماما بالنسبة لهذه النقطة. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، اسمحوا لنا بأن نذكر فقط عودة عصابات الـ "النينجا" التي من الواضح أن السلطات العسكرية تكلفها بالعمل، وظهور أعمال استفزاز دينية لم تكن قائمة منذ عام ونصف عام. ومما لا يدعو للدهشة أن إمكانية الوصول المنتظم إلى الإقليم ليست متاحة للصحفيين والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الأندونيسية، إلى الإقليم. ويقل القمع كثيرا عندما يتواجد شهود غير مُرحب بهم، مثل ما رأته وسائط الإعلام الدولية خلال اجتماع التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، ولا يلبث أن يعود بشدة فور مغادرتها للإقليم. والدولة القائمة بالاحتلال تتظاهر بأنها ملتزمة بحل المسألة، ولكنها تحاول تخريب العملية عندما يمكنها ذلك. ونكتفي بذكر التأجيل - بذريعة - الذي جرى للاجتماع بين الطوائف التيمورية عن موعده المقرر في بادئ الأمر في شهر نيسان/أبريل. ومن حسن الحظ أنه أعيد إلى جدول الأعمال بفضل جهود الأمين العام والبرتغال.

وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن التحركات الإيجابية التي تقوم بها أندونيسيا لا تنبع من حسن نية حقيقية، وإنما من ضغط تضعف تدريجيا مقاومتها له. وعلى سبيل المثال، نحن نفسر المقابلة في نيويورك في شهر تشرين الأول/أكتوبر بأنها خطوة تتخذ توقعا لاجتماع التعاون الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادئ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونفسر قبول زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأنه الطريقة الوحيدة للنجاة من إدانة لجنة حقوق الإنسان. ونفسر الحكم بعقوبة عالية نسبيا، بالمعايير الأندونيسية، على عضوين في الجيش من جانب محكمة عرفية لقتلهما مدنيين في شهر كانون الثاني/يناير، بأنه نتيجة مباشرة لضغط من العديد من البلدان الأجنبية، وأخيرا نفسر سحب أندونيسيا مؤخرا للسيد مانتيري من منصب السفير لدى استراليا بسبب ملاحظاته في أعقاب مذبحة سانتا كروز، بأنه نتيجة للضغط الناجح الذي مارسه الرأي العام الاسترالي على حكومته، وبالتالي على أندونيسيا.

والقصد من تحليل هذه التطورات، المعروفة تماما للجنة، هو أن نبين أن الضغط على المعتدي يحقق نتائج ويجب أن يُمارس. وبينما نرحب بأوجه التقدم المثيرة في عملية تقرير المصير منذ مذبحة سانتا كروز، لا يسعنا إلا أن نذكر أنها ليست مثيرة إلا بالمقارنة بالتطورات التي كانت قبل ذلك. وكنا نتمنى لو أن أوجه التقدم هذه كانت أسرع من ذلك، لأن شعب تيمور الشرقية في الإقليم هو الذي يدفع يوميا ثمن هذه الخطى البطيئة.

ولا يمكننا إلا أن نلاحظ ايضا بعض النكسات. إننا أن محكمة العدل الدولية، وإن كانت أكدت من جديد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، لم تجد من المناسب إصدار حكم بشأن القضية المتعلقة بثغرة تيمور، ليس لشيء إلا لأن أندونيسيا لا تعترف بسلطتها. وهذا يبدو للشخص العادي سببا غريبا فعلا. ومع ذلك، نجد في عدم اعتراف اندونيسيا بمحكمة العدل الدولية علامة ضعف أخرى. ونتحدى اندونيسيا أن تعترف بسلطة المحكمة حتى يمكن تناول القضية المتعلقة بثغرة تيمور على نحو مناسب.

كما إننا نرثي أيضا أن حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره لا تُعمله الأمم المتحدة كما ينبغي. إنه لا يزال غير مشارك في المحادثات بين البرتغال واندونيسيا، كما أنه ممنوع رسميا من مناقشة مركز إقليمه فيما يسمى الحوار "الشامل" بين جميع أبناء تيمور الشرقية. ونطلب الى الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها بمساعدة شعب تيمور الشرقية في أن يكون طرفا في التسوية الدولية للقضية.

ونعتقد أنه، في ظل هذه الظروف، مما يسرع بالعملية بشكل كبير أن تكون الأمم المتحدة متواجدة في الاقليم بشكل دائم. وهذا يبدو الآن ممكنا جدا. ونطلب الى الأمم المتحدة أن تنشئ وجودا دائما في تيمور الشرقية.

وفي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، سيجتمع الفريق الاستشاري المعني باندونيسيا برئاسة البنك الدولي في باريس لتوزيع المعونة الإنمائية العامة لذلك البلد. ونحن نأسف لكون البنك الدولي، وهو جهاز تابع للأمم المتحدة، يساعد على تمويل مشاريع اندونيسيا الإنمائية في إقليم تيمور الشرقية المحتل. ومن أشهر

المشاريع السيئة السمعة هذه "تنظيم الأسرة"، الذي لا يتسم هدفه في تيمور الشرقية بالنزاهة. ونطلب الى الأمم المتحدة أن تجعل البنك الدولي يوقف مساعدة اندونيسيا في احتلالها غير المشروع.

إننا نذكر بمعارضتنا الأساسية لاشتراك اندونيسيا في المناقشات المتعلقة بتيمور الشرقية بصفتها عضوا في اللجنة. ومرة أخرى نطلب الى اللجنة أن تستبعد اندونيسيا من أي عملية لصنع القرار تتعلق بتيمور الشرقية.

أخيرا، نذكر اللجنة بالاحتجاز غير المشروع لأكثر من ٥٠ من السجناء السياسيين من أبناء تيمور الشرقية، الذين يُبقى عليهم غالبا خارج تيمور الشرقية وغالبا في ظروف مروعة. ونطلب الى الأمم المتحدة أن تتصرف لتحقيق الإفراج عن جميع السجناء السياسيين من أبناء تيمور الشرقية، ومن بينهم زانانا غوسماو.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة جولي كاران (الائتلاف البريطاني من أجل تيمور الشرقية)، مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كاران.

السيدة كاران (الائتلاف البريطاني من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الائتلاف البريطاني من أجل تيمور الشرقية أن يتناول بالبيان تدهورا واضحا في حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية في النصف الأول من ١٩٩٥، وأن يقترح بعض التدابير الرامية الى عكس اتجاه هذا التدهور والى تهيئة الظروف الضرورية للتوصل الى تسوية سياسية مناسبة.

إننا نلاحظ أنه في أواخر ١٩٩٤ أو أوائل ١٩٩٥ كانت هناك زيادة واضحة جدا في أنشطة عصابات الارهاب المقنعة المعروفة لأبناء تيمور الشرقية باسم "النينجا". وفي أوائل شباط/فبراير قابلت أكثر من ١٠٠ من النساء الأسقف زيمينيس بيلو للشكوى من أن أفراد "النينجا" كانوا يلحقون الخراب في ديلي، ويدمرون الممتلكات ويضربون المدنيين ويخطفونهم ومن الممكن أنهم كانوا يقتلونهم عمدا. وبعد ذلك بأيام قليلة، أكد عضو بالبرلمان المحلي أن ثمانية حوادث قتل عمد على الأقل ارتكبتها "النينجا". وقال أيضا إن حوالي ٥ ٠٠٠ من المزارعين توقفوا عن الذهاب الى حقولهم بسبب الخوف من هذه العصابات، الأمر الذي يؤدي الى التهديد بوقوع وفيات أكثر كثيرا بسبب المجاعة. وفي الوقت نفسه تقريبا، أذيع أن هذه العصابات نفسها سببت "اختفاء" حوالي ٢٩ شخصا.

ويقول السكان المحليون أن "النينجا" بالتأكيد يجندهم الجيش ويدربهم ويمدهم بالمعدات، وقدموا معلومات مفصلة عن معدلات الدفع وإجراءات التجنيد والمعدات المقدمة.

وفي ٩ شباط/فبراير، خُطف خمسة شبان وأحرق المنزل الذي كانوا يقيمون فيه بالإضافة الى منازل مجاورة، وذلك بوضوح لأن مالك المنزل كان قريبا لزانانا غوسماو، الزعيم السجين للمجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية، ويقول الشهود ان القوات الرسمية و "النينجا" على حد سواء شاركوا في هذه الغارة.

وعندما استجابت السلطات العسكرية في منتصف شباط/فبراير، وزعت قوات في كل أنحاء ديلي وألقت القبض على حوالي ١٢ شخصا ربما لم يكونوا أعضاء في "النينجا" على الإطلاق، وإنما أعضاء في فرق الدفاع عن الأحياء وهي الفرق التي أنشئت ردا على أنشطة العصابات.

ووفقا لمصدر تكلم الى الصحفي الايرلندي السيد ديفيد شانكس، كان هذا جزءا من "تصفية دقيقة ومنتظمة جدا جدا" للذين "موقفهم السياسي ليس صحيحا تماما". وتكلم المصدر عن "اختفاءات" واسعة النطاق تماما.

وبعد مظاهرة سلمية يوم ٩ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على ١١ شابا ووجهت اليهم اتهامات، وصدرت عليهم أحكام بعد ذلك تتجاوز كثيرا "جرائمهم". لكن الأسوأ من ذلك، اختفى خمسة آخرون على الأقل، وحتى الشرطة الاندونيسية أكدت في شباط/فبراير أنهم مفقودون. ويقول سكان ديلي أن خمسة جثث ملفوفة في أكياس أرز وجدت في كانون الثاني/يناير وأنهم يعتقدون أن تلك الجثث وإن بلغ التمثيل بها وانحلالها حدا يصعب عنده تحديد هويتها، ربما تكون جثث الشبان الخمسة المفقودين. وتقول مصادر أخرى إن "المختفين" يبلغون تسعة، بالإضافة الى أب لرجل يقال إنه قتل بإطلاق النار

عليه عندما ذهب الى الجيش للاستفسار عن مصير إبنه.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، في قرية ليكويسا، أعدم ستة مدنيين بوحشية. وأكد الجنود الذين شاركوا في ذلك مؤخرا أن أولئك الناس لم يهددوهم بأي طريقة من الطرق، وأن أيديهم كانت مكبلة عندما أطلقت النار عليهم. ومن المحتمل أن أحدا منهم لم يشارك في أي نشاط إجرامي.

وبعد أن بدأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحرياتها في هذا الحادث، ألقي القبض على ٣٠ شخصا في ليكويسا وديلي، بعضهم أو كلهم يحتمل أن يكونوا من شهود أعمال القتل. ويجب أن نلاحظ أن الجنود المشتركين بشكل مباشر في هذا الحادث صدرت عليهم أحكام، إن لم تكن مناسبة تماما لحجم الجريمة، فهي على الأقل أكبر من أن تكون شكلية. لقد حكم عليهم بالسجن لمدة أربع سنوات وأربع سنوات ونصف سنة على التوالي. ومن التطورات التي تلقى الترحيب أن نرى أن الحكم الأشد لم يصدر على الجندي الذي أطلق النار، وإنما على الأعلى منه مرتبة الذي أصدر الأمر. إلا أننا نرى أن التحقيق كان ينبغي أن يشمل أعلى الرتب لتحديد المسؤولية النهائية، ونحن نشعر بقلق بالغ بشأن مصير هؤلاء الأفراد الثلاثين الذين لم تحدد هويتهم. ونؤكد أيضا أن أعمال القتل مثل هذه ستستمر حتما ما دامت حالة الاحتلال العسكري في تيمور الشرقية مستمرة، بصرف النظر عن معاقبة الأفراد الجنود، وليس ذوي المراتب العليا. والطريقة الوحيدة لمنع تكرار حوادث قتل ليكويكا هي التوصل الى تسوية سياسية مقبولة للسكان التيموريين.

ومؤخرا جدا، أذيع عن أعمال قتل غامضة في ديلي. ومع أن هجمات "النينجا" قلت وكانت هناك فترة قصيرة من الهدوء خلال الربيع، وجد شابان ملقيان على الطريق في الشهر الماضي وقد كسرت رقبتاهما وحطم وجهاهما وماتا وهما في الطريق الى المستشفى. ومن الواضح تماما أن الاثنين قتلا عمدا، ويشك السكان أن تكون السلطات استهدفتهما لنشاطهما المؤيد للاستقلال. وقد أخبر مواطن من ديلي صحفيا من "رويترز" تليفونيا بأن "جميع الشبان يخافون الخروج بعد الغروب".

كان هناك أيضا عدد من الأنباء الموثقة جيدا، في بضعة الأشهر الماضية، عن تعذيب المحتجزين في السجون. وقد تلقيت معلومات تتعلق - بشكل خاص - بهيندريك بيلميرو، وبوبي زافيير وخوسيه انطونيو بيلو. وأشكال التعذيب التي تعرضوا لها تتضمن الضرب - وفي حالة هيندريك بيلميرو، كانت كافية لكسر جمجمته - والشرط بأمواس الحلاقة واستخدام الصدمات الكهربائية. وفي جميع الحالات، كان أولئك الرجال ينتظرون المحاكمة، ولم يكونوا بعد قد ادينوا بارتكاب أية جريمة.

وكانت هناك ايضا حالات نشوب عنف خطيرة في الحضر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بسبب التوتر بين أبناء البلد التيموريين والمستوطنين، الاندونيسيين، البوغينيين في الدرجة الأولى، ومن الواضح أنها نشبت نتيجة قتل المستوطنين لتيموريين. وهذه الأعمال التي أدت الى تدمير كبير للممتلكات وبعض الوفيات زاد من سوئها رد الفعل العنيف المتطرف من جانب الشرطة.

وأخيرا، يبدو أن السلطات الاندونيسية تفرض قيودا على زيارات الصحفيين وغيرهم من المراقبين الدوليين، وخصوصا أثناء أسوأ فترة شهدها نشاط "النينجا".

ونظرا الى هذه الحالة البالغة الخطورة، فإن من الواضح أن الكثيرين من سكان تيمور الشرقية يعيشون في جو من الرعب وأن ظروف تحقيق التقدم باتجاه التوصل الى حل سياسي، وأفضل الحلول إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة، غير قائمة. وكخطوة أولى صوب تحقيق هذا الحل، من الملح اتخاذ خطوات لتخفيف التوترات والتقليل من حالة الخوف التي يتعين على معظم السكان أن يعيشوا حياتهم في ظلها. ومن الأهمية بمكان أن يتوفر في تيمور الشرقية وجود مستقل على نحو حقيقي وتام. ومثل هذا الوجود يمكن أن يجمع معلومات يعول عليها عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الانسان ويرصد وقوع المزيد من الحوادث ويمنع وقوعها حسبما هو مأمول فيه ويوفر بعض الحماية للشعب المحاصر في تيمور الشرقية.

ولذلك، نحث الأمم المتحدة على إنشاء فريق لرصد حقوق الانسان قوامه من الأفراد المدربين والأكفاء من خارج المنطقة، يعمل حسب الحد الأدنى تماما، لمدة ثلاثة أشهر. وإذا لم يكن هذا ممكنا، فإننا نطالب بالوجود الدائم لممثل للأمين العام يكون مقره ديلي، عاصمة تيمور الشرقية. وأي فريق أو ممثل من هذا القبيل ينبغي أن يرفع تقريرا مباشرة الى اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، أو الى الأمين العام في نيويورك. وهذا من شأنه أن يضمن أن وجودهم لا يعني ضمنا الاعتراف بالاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية. وفي الحقيقة يعبر هذا عن موقف الكنيسة الكاثوليكية لتيمور الشرقية التي ليست جزءا من الأسقفية الاندونيسية إلا أنها مسؤولة أمام الفاتيكان الذي يديرها وليس مؤتمر أساقفة اندونيسيا.

ولا نعتقد أن وجود قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أمر مستصوب في ظل الظروف القائمة. فالإقليم بحاجة ماسة الى نزع سلاحه، بدلا من إضافة عامل عسكري آخر. ولذا، نوصي بايفاد بعثة مدنية، ومن الأفضل أن تكون مكونة من أفراد لديهم الخبرة والتدريب في مجال مراقبة ورصد حقوق الانسان، ولها القدرة على الاضطلاع بدور رادع في حالات التوتر. والتوعية بحقوق الانسان يمكن أن تكون أيضا جزءا من مهمة هذه البعثة.

ويحدونا الأمل أن نتمكن في المدى الأطول، ووفقا لخطة السلام التي قدمها المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من إنشاء مكاتب أو إرسال ممثلين عنها في تيمور الشرقية بغية إرساء استقرار طويل الأمد، بعيدا عن السيطرة العسكرية. وأن التحسين في مجال حقوق الانسان والتخفيف من التوترات يمكنهما أن يولدا بيئة تبدأ فيها عملية تؤدي الى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير يكون عادلا ويتم بإشراف الأمم المتحدة ويؤدي في النهاية الى نتيجة مرضية تتوج سعي تيمور الشرقية الطويل للإنهاء التام للاستعمار.

غادرت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ريتشارد كوتش (حملة تضامن ايرلندا مع تيمور الشرقية) المقعد المخصص الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كوتش.

السيد كوتش (حملة تضامن أيرلندا مع تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني مدين فعلا لهذه اللجنة لاتاحتها لحملة تضامن ايرلندا مع تيمور الشرقية أن تستغل بعضا من وقتها الثمين لكي تتقدم بإسهام آمل أن يساعد في حل المأساة الجارية التي نزلت بشعب تيمور الشرقية.

إن ايرلندا لفي موقف ممتاز تضم منه صوتها الى أصوات الذين يتضامنون مع المقهورين في تيمور الشرقية. وحقيقة أن ايرلندا عانت من الاحتلال الاستعماري مدة ٨٠٠ سنة لم تذهب سدى لدى الذين هرعوا منا لتأييد قضية تيمور الشرقية. وبالرغم من مرور قرون من الهيمنة مارستها ما كانت آنذاك وما تزال فعلا دولة عالمية، فإن شعلة الحرية اشتعلت في قلوب ونفوس الشعب الأيرلندي، ووجد العديدون آنئذ الذين امتلكوا الرؤيا وناضلوا من أجل الفكاك من سلاسل القهر الاستعماري، فرؤية أسلافنا ما زالت واقعية اليوم كما كانت آنئذ لأن الحلم الذي داعبهم هو نفس الحلم الذي يداعب جميع من يعانون الظلم. ولا بد أنه بدا في بعض الأوقات أشبه بنضال ميئوس منه. ولا بد أنه بدا غريبا جدا لهم أن الدولة الاستعمارية كانت اتبعت سياسة "فرق تسد". إلا أن هذه الظروف لم تكن فريدة بالنسبة لايرلندا - فقد قام الاستعماريون بالإخضاع ونفذوا سياسة فرق تسد أينما حلوا. وإذ ننظر الى المأساة التي حلت بشعب تيمور الشرقية - يبدو أن الاستعمار اليوم والهيمنة الأوروبية على الشعوب في جميع القارات لن تتغير تغيرا يستحق الذكر.

لقد احتلت ايرلندا اليوم مكانها بين أمم العالم، فايرلندا الآن تتمتع بحرية تقرير مصيرها، والعيش بسلام مع جيرانها وتمثيل نفسها علىالمسرح العالمي. فهي أمة لا تملك القوة الاقتصادية التي تملكها العديد من الأمم الأخرى، إلا أنها مصممة على الاضطلاع بدور مساو بوصفها عضوة في المجتمع الدولي. واليوم، مكنتها تضحيات السنة الماضية من تحقيق احلامها - وهي أحلام تتيح لايرلندا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، أن تشارك بقوات حفظ السلام في العديد من أجزاء العالم، بما فيها رواندا والبوسنة ولبنان وأماكن أخرى. واليوم، تضطلع ايرلندا بدور نشط في الشؤون العالمية، وذلك الى حد كبير بفضل كفاح الأجيال السابقة. وبالرغم من الصعاب التي ما زالت قائمة في ايرلندا - وهي إرث تاريخنا الذي نحاول أن نواجهه ونعالجه بصدق - فإن ايرلندا تواصل تماهيها بالبلدان الصغيرة التي عانت وما زالت تعاني من الهيمنة الأجنبية.

إن صور الشواطئ المشمسة في بالي قد تكون الصورة المفضلة التي تود حكومة اندونيسيا تقديمها الى العالم. بيد أن الصور التي يشاهدها العالم على نحو متزايد هي صور الشباب الذين سقطوا قتلى بالرصاص وهم يحتجون بطريقة سلمية ضد احتلال بلدهم. فالذين ماتوا في مقبرة سانتا كروز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لا يختلفون عن الذين قضوا نحبهم في شاربفيل في جنوب افريقيا، وعن أتباع المهاتما غاندي الذين قتلوا في أمريتسار. فوزير الخارجية الاندونيسي السيد علي العطاس أشار الى تيمور الشرقية بوصفها "الحصاة في حذائنا". والوصف الأصدق من ذلك هو أنها وصمة عار يُذكر بها باستمرار الدبلوماسيون والرسميون الاندونيسيون. فالبلد الذي كان ذات يوم زعيما للشعوب المقهورة في العالم، ورمزا للذين ناضلوا من أجل السلام والعدالة والحرية، ينظر اليه الآن على أنه الطاغية الاستعماري.

ومن نواح عديدة، ثمة أشياء مشتركة كثيرة من الناحية التاريخية بين ايرلندا واندونيسيا. ومثل ايرلندا، كانت اندونيسيا عرضة للغزو من جانب دولة كبرى، وفي حالتها كانت هولندا هي الدولة الغازية. وكما هو الحال في ايرلندا، برز رجال ونساء من أصحاب البصيرة، رجال ونساء كانوا على استعداد لتقديم أقصى درجات التضحية، وذلك كي يتمكن أتباعهم من أن يكون في وسعهم التحكم بمصيرهم. ومن خلال مشاق النضال من أجل الاستقلال، استطاعوا المحافظة على شعلة الحرية حية. وهنا في الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال اندونيسيا، ما زالت هناك حاجة الى الرجال والنساء من ذوي البصيرة. إنهم مدعوون، مثل أسلافهم، لأن يصححوا خطأ بيّنا. وأنهم مدعوون لأن يستعيدوا لاندونيسيا الحق في أن تكون لاعبا رئيسيا في الشؤون العالمية، ليس فقط في حركة عدم الانحياز، ولكن على صعيد الأمم المتحدة أيضا. ولكن ستحرم اندونيسيا من القيام بهذا الدور ما لم تُسو المأساة في تيمور الشرقية. ويبدو من السخرية الشديدة ألا يكون بوسع بلد عانى هو نفسه كثيرا جدا الربط بين ما جرى له وما قام به ويواصل القيام به تجاه شعب تيمور الشرقية.

وفي السنوات القليلة الماضية، اضطلعت ايرلندا بدور رائد في دفع قضية تيمور الشرقية على الصعيد الدولي. وهناك شيء ما يتعلق بما حدث لشعب تيمور الشرقية يثير إحساسا فوريا بالترابط لدى معظم البشر، وهذا الترابط يتجاوز مجرد الشعور بالصدمة إزاء حجم الوحشية العسكرية؛ إنه يولد الرغبة في تحسين الأمور؛ لقد كاد جار ايرلندا الأقرب أن يبتلعها وأخضعت هويتها وثقافتها وحقوقها الوطنية تقريبا عن طريق القوة المحضة والعنف. إن نضال تيمور الشرقية الآن، وايرلندا قبل نيل استقلالها في ١٩٩٢ واندونيسيا قبل ١٩٤٥ أمثلة على صلابة الروح الانسانية وانتصار البشر العاديين على العقبات غير العادية.

وفي هذا، وبعد مرور ١٥٠ عاما على المجاعة الكبرى، فإننا بوصفنا شعبا نحاول أن نتصالح مع حدث وقع في تاريخنا كان حتى وقت قريب مهملا، لا يتكلم عنه أحد، أو يُعامل وكأن من الأفضل نسيانه. إلا أن أرواح حوالي مليون من الفلاحين الايرلنديين الذين عانوا المجاعة في أرض وفيرة الخيرات ما زالت تشد بقوة على ضمائرنا الجماعية. ومثل الشعب اليهودي في أوروبا الوسطى، والشعب الأمريكي الأصلي وسكان استراليا الأصليين، فإن أرواح أجدادنا تصرخ بألا ننساها. وفي هذا، ومع حلول الذكرى السنوية الخمسين لتحرير مخيمات الاعتقال النازية فإن التجربة تدلنا على أن هناك من يفضلون ألا نتعلم من التاريخ.

وفي هذا، ومع الذكرى السنوية العشرين للغزو الاندونيسي لتيمور الشرقية، هناك العديدون ممن يشغلون مراكز القوة الذين يفضلون لو أننا لم نعرف ما حدث في تيمور الشرقية أو لماذا حدث ما حدث. ومن الواضح للجميع، باستثناء الذين ينكرون على أبناء تيمور الشرقية الحقيقة والعدل والسلام، أنه لم يجر اتخاذ أي إجراء شرعي بشأن تقرير المصير. وهناك الذين يؤكدون أن شعب تيمور الشرقية قد سعى الى الاستقلال عن طريق الاندماج في اندونيسيا. وهذا التأكيد قد دحضته ليس فقط الأمم المتحدة ولكن المجتمع الدولي أيضا. وحتى تلك البلدان التي اختارت الوقوف الى جانب اندونيسيا لمنافع اقتصادية تؤكد أنه لم يتخذ أي إجراء شرعي بشأن تقرير المصير منذ أن احتلت اندونيسيا تيمور الشرقية بطريقة غير مشروعة.

وسواء أعجبنا أم لم يعجبنا فإن مسألة الاحتلال الإندونيسي لن تزول من تلقاء نفسها. فقضية تيمور الشرقية تزداد قوة مع كل يوم يمر. وهناك أناس عاديون كثيرون من جميع القارات بدأوا يسارعون الآن إلى نصرة هذه القضية. وهم مثلنا يعرفون أن ظلما

بينا قد وقع. وبدأ الناس في العالم النامي الذين يلمسون أكثر من غيرهم آثار القهر الاستعماري ينضمون إلى قضية تيمور الشرقية، كما فعلوا لجنوب افريقيا أيام الفصل العنصري.

والجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى في الآونة الأخيرة هي علامة مشجعة على أن هذا الظلم البين ما زال مطروحا على جدول أعمال الأمم المتحدة. وكون السيد بطرس غالى قد بذل كل هذه الجهود هو أيضا علامة مشجعة على أن المجتمع الدولي يريد تسوية هذا النزاع، لأنه يرى أنها قضية دولية وليست قضية بين دولتين استعماريتين. ومع ذلك،فمما يثير دهشة المهتمين منا بمستقبل تيمور الشرقية، أن الدولة الاستعمارية السابقة وتلك الحالية هما المشاركتان الرئيسيتان في الحوار الجاري. فمن يمثل شعب تيمور الشرقية، ومن يكافح ببسالة لطرد دولة أجنبية من وطنه؟

وإلى أن يجيء الوقت الذي يمثل فيه شعب تيمور الشرقية في الحوار الجاري، سيظل الحل مستعصيا علينا وكون زعيم المقاومة التيمورية الشرقية، السيد زانانا غوسماو، ما زال مسجونا في إندونيسيا التي تنتهك بذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة السجناء في إقليم محتل، هو ما يؤكد ضرورة ممارسة مزيد من الضغوط على جاكرتا. فيجب أن يكون السيد غوسماو شريكا في المحادثات الجارية. ذلك أن الاستعمار الإندونيسي، على ما يبدو، سيظل في أواخر القرن العشرين وإلى أن يحين الوقت الذي تصبح فيه الحكومة الإندونيسية جادة في البحث عن حل، وصمة عار في جبين أمة كانت محترمة في وقت من الأوقات.

والتاريخ الايرلندي يفرض علينا ألا ننسى الـ ٢٠٠ ٠٠٠ من التيموريين الشرقيين الذين لقوا حتفهم. واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي يقتضي منا ألا نترك الذين استولوا على إقليم صغير وضعيف سادرين في غيهم.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سيمون دي فو (كلية أوكسيليام) (استراليا) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد دي فو.

السيد دي فو (كلية أوكسيليام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمي سيمون دي فو، وأنا ممرض مسجل: أديت تدريبي الأولي في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ في جامعة موناش، بفيكتوريا، استراليا. وفي عام ١٩٩٢ بدأت أعمل في بعض المستشفيات في مختلف أنحاء منطقة ملبورن المتروبولية، وأساسا في قسمي الحوادث والطوارئ. وأثناء عا ١٩٩٤ عملت في مركز الرضوض بمستشفى الفريد. وفي أواسط عام ١٩٩٤ بدأت وفي أواسط عام ١٩٩٤ بدأت أشعر بعدم ارتياحي لهذا النوع من العمل.

وتبينت آنذاك أنني أرغب في ممارسة أعمال التمريض عبر البحار. فاتصلت بأتباع الكنيسة الساليزية وأسقف أبرشيتها، الأب جوليان فوكس. وعرضوا علي في البداية ممارسة بعض الأعمال، عن طريقهم، في امريكا الجنوبية. ولكنني لم أوفق فيها، وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ اقترح علي الأب فوكس أن أذهب إلى تيمور الشرقية. والواقع إنني لم أكن أعرف من قبل أي شيء عن تيمور الشرقية. فلم يكن لدي أية معرفة عن هذا المكان ولم أكن منتميا إلى أية مجموعة سياسية. وكل ما كنت أعرفه عن تيمور الشرقية هو أنها بلد تحتله اندونيسيا منذ عام ١٩٧٥، وأن أمورا سيئة كثيرة تحدث هناك.

وفي ١ شباط/فبراير عرض علي الأب فوكس وظيفة ما، وكنت مستعدا للذهاب ففعلت. وفي يوم ٨ شباط/فبراير ركبت الطائرة متجها إلى تيمور الشرقية. وأثناء الأسبوع الأول، من ١ إلى ٨ شباط/فبراير، بدأت أتعلم كل ما أستطيع أن أتعلمه عن تيمور الشرقية. وكانت تلك الفترة الوحيدة التي أتيحت لي فيها الفرصة لأن أتعلم عن المكان. واطلعت على تقرير عنوانه "الصحة في تيمور الشرقية" كتبته الدكتورة هيلكا بويرجل. والأب فوكس أيضا حاول تزويدي بكل ما يستطيع، وقرأت فصولا من كتاب عنوانه "شعب خانه جيمس دن".

ويبدو أن الأسقف بيلو كان قد أرسل رسالة بالفاكس إلى الأب جون ميرفي، المطران الجديد للأبرشية الساليزية، يطلب منه إرسال عمال متخصصين في الرعاية الصحية إلى تيمور الشرقية للمساعدة في إنشاء عيادات. وكان هذا، حسبما فهمت، هو السبب في إرسالي إلى هناك. ورغم أن السلطات الاندونيسية منحتني تأشيرة دخول سياحية لمدة شهرين فقط فقد أدخلت الكنيسة الكاثوليكية في روعي أنه سيسمح لي، ما دمت لن أكسب أي مال

لوجودي هناك كعامل متطوع من عمال الرعاية الصحية، بممارسة بعض مهام التمريض.

وغادرت إلى تيمور الشرقية يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقضيت ليلة واحدة في كوبانغ، وفي ٩ شباط/فبراير غادرت كوبانغ وطرت مباشرة إلى ديلي. وفي ديلي قضيت الليل في مسكن الاسقف بيلو. وحينما وصلت إلى المطار قابلني حراس مسلحون وقالوا لي إنني يجب أن أقدم نفسي لمختلف مسؤوليهم. وقابلت في المطار أيضا عاملا من عمال الكنيسية، نجح في إقناع الحرس المسلح بأنني موظف بالكنيسية، وبأنني سأقدم نفسي للمسؤولين في اليوم التالي. وهكذا سمح لي الحرس المسلح بالذهاب إلى منزل الأسقف بيلو. وفي تلك الليلة أمكنني أن أتكلم مع الآسقف بيلو الذي أخبرني أن الحالة في ديلي متأزمة بسبب وجود فريق من مبعوثي الأمم المتحدة للتحقيق في وفاة ستة أشخاص تم إعدامهم بإجراءات موجزة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في مكان يسمى ليكويسا.

وفي اليوم التالي قدمت نفسي لمختلف مسؤولي الشرطة والقوات المسلحة وإدارة الهجرة. وكان علي أيضا أن أبلغ رئيس الإدارة الصحية بحضوري بصفتي ممرضا مسجلا يرغب في العمل. وكان اسمه الدكتور أليكس، وهو من الرعايا الاندونيسيين وكان يتكلم بالإنكليزية بطلاقة. وتعين عليّ أن أتكلم مع عدد كبير من موظفي الحكومة في ذلك اليوم لأنني كنت عاملا صحيا متطوعا طلب منه رئيس الكنيسة الكاثوليكية في بلدهم أن يأتي للمساعدة.

وأخيرا، أخلو سبيلي، ولكنهم أرادوا أن يعرفوا إلى أين كنت ذاهبا وما الذي سأفعله. وآنذاك أخبرني الدكتور أليكس أن نظامهم للرعاية الصحية كاف، وأنهم بالتالي لا يريدون إشراك الأجانب. لذا لم يكن من حقي أن أعمل في مجال الرعاية الصحية. وهكذا حرمت من وسيلتي الطبية المحدودة، وكان علي أن أقنع بمهمة المراقب هناك.

وعصر ذلك اليوم، غادرت مع عامل الكنيسة الذي التقيت به في اليوم السابق إلى مكان في الجنوب الغربي يسمى "سوى". وذهبنا إلى المستشفى الكاثوليكي هناك. وكان عليّ لحظة وصولي أن أقدم نفسي مرة ثانية لمسؤولي الشرطة والقوات المسلحة والصحة. فقد كانت هذه هي القاعدة في كل مكان أذهب إليه. ومكثت في سوي لمدة اسبوع واحد لأسباب سأشرحها حالا. والسبب الرئيسي في أن الأسقف أرسلني هناك هو أنه كان يشعر أن المقاومة في تلك المنطقة كانت مكبوحة إلى حد ما، وأنني بالتالي سأكون في أمان.

بدأت أقدم يد العون في أي مجال وبأية وسيلة ممكنة أثناء اقامتي في المستشفى. وكانت الكنيسية هناك تدير مستشفى لا يضم أكثر من ٣٠ سريرا، ويفتقر إلى كثير من الخدمات الضرورية. ولم يكن به تقريبا أية أجهزة أو موظفين مدربين، وكان إلى حد بعيد غير مهيأ للخدمات التي يحاول تقديمها لعدد كبير من الناس.

وأثناء وجودي في مقاطعة سوي التقيت بمختلف الأطباء الإندونيسيين، والتقيت أيضا برئيس الإدارة الصحية الذي كان سعيدا جدا وهو يطوف بي ويريني جميع المستشفيات الحكومية والعيادات الطبية والخدمات الصحية التي يوفرونها هناك. وشاهدت، نتيجة ذلك، المستشفيات التي تديرها الكنيسة الكاثوليكية والتي يعمل بها رجال الكنيسة، وكذلك المستشفيات التي تديرها الحكومة الإندونيسية.

والفرق الرئيسي الذي لاحظته هو أن كثيرا من التيموريين الشرقيين كانوا يخشون الذهاب إلى الأطباء الاندونيسيين. فقد كانوا ينظرون إلى الأطباء وأدويتهم - وهو الأهم، على أنهم بشكل أو آخر جزء من عملية "إبادة أجناس". وقد استمعت إلى تقارير من عمال الكنيسية عن أمهات ذهبن بأطفالهن الرضع إلى مراكز رعاية الطفل لتحصينهم، ومات أولئك الأطفال بعد شهر واحد. ولم تكن هذه حالة منفردة، فقد أخبرني أحد عمال الكنيسة أنهم سمعوا عن مكان مات فيه ٣٠٠ رضيع، وكنت في أكثر الأحيان لدى زيارتي لأولئك الأطباء وللمستشفيات التي يشرف عليها الاندونيسيون ألقي نظرة على الأدوية. وما رأيته كان أدوية مشروعة مثل المضادات الحيوية. ولكن تاريخ صلاحيتها في معظم الأحوال كان قد انتهى قبل سنة وسنتين في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من أن المستشفيات الحكومية مجهزة بجميع المعدات والتهسيلات فقد كان من النادر أن يرتادها أحد. وكانت عادة خالية. وعلى طرف النقيض الآخر، كان الناس يصطفون أمام المستشفيات الكاثوليكية التي تفتقر إلى الأجهزة والأدوية، في طوابير تصل إلى ٥٠ شخصا - وأحيانا ١٠٠، لأنهم يثقون بالكنيسة، ويعرفون أن ما يحصلون عليه هناك مشروع. لذا، فقد وضعوا ثقتهم فيها. وإذا لم يكونوا

قادرين على الوصول إلى المستشفى الذي تديره الكنيسة فإنهم يكتفون بالمكوث في البيت حين يمرضون. لأنهم يفضلون البقاء مرضى على الذهاب إلى السلطات الصحية الاندونيسية.

وأثناء إقامتي في سوي أبلغني أحد عمال الرعاية الصحية الاندونيسيين أن بعض أطباء الإدارة الصحية يعقدون صفقات مع شركات الأدوية لشراء أدوية منتهية الصلاحية بأسعار زهيدة من أموال الحكومة، ثم يحتفظون بباقي الأموال، ويبيعون الأدوية للمستشفيات بأسعار مرتفعة. والمفروض أصلا أن تكون الأدوية متوفرة مجانا، وهكذا يكسب الأطباء مرتين. وهذه ليست إلا واحدة من الصفقات غير القانونية التي علمت بها.

وفي يوم ١٠ شباط/فبراير أو نحو ذلك، أثناء وجودي في سوي قابلت الحاكم أو الـ "بوباتي". وكان هو أيضا كاثوليكيا. واقترح علي أن أذهب لألقي نظرة على مناطق الهجرة. وقال لي: "اذهب وعرفهم بما يفعله الاندونيسيون للتيموريين. ولا أعلم ما إذا كان يقصد أن أعرفهم بمدى الخير الذي يفعله الاندونيسيون أم مدى الضرر الذي يسببونه.

وحينما ذهبت إلى مناطق الهجرة كانت الشرطة السرية تتعقبنا. وكان ذلك واضحا تماما. فقد تعين علي معظم الوقت الذي قضيته في سوي أن أقدم نفسي بصفة مستمرة لمسؤولي الشرطة والقوات المسلحة. وكنت قد لاحظت في ديلي نفس الأسلوب الاحترازي خلال اليوم الذي قضيته فيها. كانت قوات الشرطة شبه العسكرية تجوب الشوارع بالهراوات وتستجوب الناس.

وكما سبق أن قلت، كنت مرسلا من الكنيسة إلى تيمور الشرقية كعامل متطوع من عمال الرعاية الصحية. هذا كل ما في الأمر. وقد أثار سخطي الشديد أن تمنعني الحكومة الاندونيسية من مساعدة شعب تيمور الشرقية فيما يتعلق بحالته الصحية حينما كانت هناك حاجة واضحة إلى هذه المساعدة. وكان هذا تقريبا هو الوقت الذي قررت فيه أن أبدأ في التقاط الصور الفوتوغرافية لأوثق ما كنت أشاهده.

وفي هذه المناسبة أيضا شُهر علي مسدس لأول مرة. التقطت صورة للسوق في سوي نفسها، صورة بريئة، مجرد صورة سياحية، ولكن بمحض المصادفة مر جندي بجانبي أثناء التقاطي لها. استل مسدسا وشهره علي، وبعدئذ طلب مني أن أذهب معه. لقد اعتقد أنني صحافي. تعين علي أن أمثل أمام الأمر وأعلل ما حصل، في غضون ذلك، اقتنعوا بأنني كنت صحافيا وأرادوا ترحيلي من المكان. آزرني عمال الكنيسة قائلين "هو ليس صحافيا؛ إنه مجرد سائح. اتركوه وشأنه". لذلك رُدت إليَّ الكاميرا والفيلم.

في تلك الليلة اتضح أن قامت الشرطة السرية بالاتصال بأحد الأطباء الإندونيسيين الذين كنت أعمل معهم، وهددوه وقالوا له إنه إذا لم يكتب تقريرا عما عملت على مدار الساعة، فسيخطفون زوجته. أخبر بذلك أحد عمال الكنيسة، على الرغم من إنني لم أعلم ذلك إلا بعد أن تركت سوي بأيام قليلة. ونتيجة لذلك، كان من الطبيعي أن يشعر الطبيب بالخوف. وبسبب هذا الأمر، طلب مني عمال الكنيسة أن أظل في مبنى المستشفى حتي يمكن التحقق الكامل دائما من وجودي. لقد ساعدت حيث أمكنني ذلك، على الرغم من إنني لم أستطع رسميا أن أفعل الشيء الكثير. ومع ذلك، رأيت نظام الرعاية الصحية أثناء العمل. لقد كان الناس خائفين جدا من التوجه إلى المستشفيات الحكومية. وكانوا خائفين من تناول أدويتها. وأراد الموظفون في المستشفى الكاثوليكي أن يجري تطبيق نظام يستطيعون بموجبه أن يتوجهوا إلى القرى والقيام بفحص الناس هناك، ولكن وزارة الصحة منعتهم من القيام بذلك.

ولقد شاهدت قرويين تيموريين مصابين بمرض السل في مرحلته المتقدمة، وهم يقحون ويتفون دما، وحتى أنهم تفو دما علي. ومرض الملاريا منتشر أيضا في سوي، وكل شخص مصاب به حسبما اعترف لي موظفون مختلفون في وزارة الصحة.

ويوم ١٠ أو ١١ شباط/فبراير، وصل إلى سوي السفير الكندي وأعضاء فريقه الذين كانوا يجولون في تيمور الشرقية. وكانوا مهتمين بالتكلم معي وسماع رأيي بشأن ما شاهدت. أخذني أعضاء جانبا، بصورة فردية، وسألوني عن سبب وجودي هناك، وأخبرتهم فعليا عن كل ما رأيت أو عانيت. قالوا لي إنهم يريدون مساعدتي ولكن بما أنهم سفراء ولديهم حصانة دبلوماسية، كان يتعين عليهم أن يكونوا حياديين. ونصحوني بأن "أنجو بنفسي"، وأخبروني بأن ما كنت أفعله خطير جدا. وسألوني، من ثم، إذا كنت أريد أن أبلغ أحدا عن حالتي، فأعطيتهم بعض الأسماء وقالوا إنهم سيحاولون إبلاغ هؤلاء الأشخاص.

وخلال هذا الوقت بدأ عمال الكنيسة في المستشفى يسمعون الكثير عن كيفية تعرض اثنين من جماعتهم مؤخرا للإعتداء في الهند. وقيل أنه لو لم يتنبهوا لأمكن حدوث شيء متشابه لهم في سوي. ولم يمضي وقت طويل حتى أدركت أنه لو حدث أي شيء لهؤلاء الناس، لن يكون السبب ما كانو يفعلونه، وإنما بسبب وجودي لأن الاندونيسيين أرادوا النيل مني. ولقد اتهموني فعلا بأنني صحافي، وشهروا علي المسدس، ورأوني أتكلم مع الفريق الكندي. وكان السبب في ترويع الكنيسة واضحا تماما. وقلت لعمال الكنيسة في اليوم التالي أنني سأرحل لأنني كنت أعرضهم للخطر.

لقد نظموا رحيلي من سوي. وكان السائق فتى تيموريا يبلغ من العمر ١٩ عاما وينتمي إلى أسرة من تسعة أفراد أخبرني أن أمه تعرضت للإغتصاب، وأن أباه قتل، وأن أحد اخوته كان لا يزال مفقودا. وأي تيموري يشاهد معي كان يخاطر بنفسه. وقال لي هذا الفتى أنه فيما يتعلق به، كانت أسرته مشبوهة، وكان يشرفه أن يشاهد بصحبتي، وقال ما يلي:

"لقد شببت وسط الدموع، وأعيش وسط الدموع، وسأموت وسط الدموع. أنا ميت منذ اللحظة التي ولدت فيها".

عُدت إلى ديلي مباشرة في ذلك اليوم. وخُبئت في مؤخرة شاحنة لأنه كان يُعتقد إنني سأكون في مأمن من نقاط التفتيش العسكرية في كل مكان من الريف والجنود كثيرا ما تلقوا رشاوى في نقاط التفتيش هذه لزيادة مداخيلهم المنخفضة انخفاضا كبيرا.

عدت مباشرة إلى ديلي، فوصلت إلى هناك تقريبا يوم ١٦ أو ١٧ شباط/فبراير. تحدثت مع أحد أنسباء الأسقف بيلو الذي يتكلم الانكليزية. وأخبرني أنه خلال الأسبوع الذي كنت فيه غائبا، ظهرت عصابات تلقب بـ "النينجا" وهي مجموعات من الأشخاص الذين يخرجون في الليالي لترويع الناس في ديلي ولم يعرفوا من هم هؤلاء "النينجا". وأصرت السلطات العسكرية على القول إنه لا وجود لـ "النينجا" في ديلي. ورأيت بالفعل مقالة في جريدة اندونيسية تقول باللغة الإنكليزية "لا يوجد 'نينجا' في ديلي". ومع ذلك، تمكن التيموريون من أسر بعض هؤلاء "النينجا" ووجد أنهم، في الواقع، مغاوير يعتمرون قلنسوات حمراء، ومستوردون من تيمور الغربية التي هي اندونيسية. وكان هؤلاء المغاوير يلبسون ثيابا مدنية ويخرجون في الليالي ويهاجمون الناس.

أما الأشخاص الذي يستهدفونهم فكانوا في الغالب الناس الذين كان يعتقد الاندونيسيون إنهم يتعاطفون مع الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية. وكان الأسقف بيلو في تلك الليلة موجودا في منزل الحاكم. وهو يحاول إقناعه بوقف غارات "النينجا" لأن أحد الأشخاص ضرب عنقه في إحدى هذه الغارات. وأراد التيموريون دفن الجثة، ولكن لم يُعثر على الرأس وأرادوا استرجاعه، وخلال الأسبوع الذي كنت فيه موجودا في سوي، أبلغني عدد من الأشخاص أنه حُرق شارع بكامله، ولقي ١٥ شخصا حتفهم بسبب الحريق. التقيت بالأسقف بيلو في تلك الليلة، وقرر أن يرسلني إلى قرية في الشرق تدعى لوسبالوس.

كان بحوزتي رسالتان للتعريف بي أعطاني إياهما مسؤولون في الشرطة ومسؤولون عسكريون، وإقرار من الأسقف بيلو ينص على إنني عامل في الرعاية الصحية لدى الكنيسة، وإنه يتعين منحي حرية الحركة والسماح لي بفعل ما أستطيع أن أفعله. ولدى وصولي إلى لوسبالوس، علمت أن السفير الكندي ذهب إلى هناك أيضا قادما من سوي. ولعل هذا ما أفضى بالعسكريين إلى الاعتقاد بأنني كنت صحافيا، لأنه بدا وكأنني أتعقب السفير. والتقيت بالفريق الكندي مرة أخرى وصرفت مزيدا من الوقت معه.

لقد وصلت إلى لوسبالوس يوم ١٧ شباط/فبراير تقريبا. أرسلت إلى مدرسة يديرها رهبان وكهنة سالزيون يقومون بتدريب حوالي ٥٠٠ طالب. إلا أن أعمارهم لم تكن تطابق أعمار الطلاب. ولأسباب كثيرة، كان في الغالب عدد أولئك الطلاب الذين هم في السنة الأخيرة من الدراسة ٢٥ طالبا أو أكثر، لأن أسرهم لم تكن قادرة على تحمل نفقات إرسالهم إلى المدرسة. وفي كثير من الحالات قضوا وقتهم في الحقول وساعدوا في الحصاد.

قضيت الأسابيع السبعة المتبقية من مدة تأشيرتي البالغة شهرين في لوسبالوس. وفي الأسبوع الأول، كان نشاطي ضئيلا تماما. لم أفعل شيئا في الواقع، بل تعقبت السفير، أو لعبت مع الأطفال، أو ساعدت حيث

أمكنني ذلك. ولم يغادر العسكريون إلا بعدما تحاور السفير. وأخبرني رجل دين موجود هناك لفترة ١٥ عاما أن الاندونيسيين كانوا يتكلمون عن انخفاض عدد الجنود في تيمور. وقال إن هذا الأمر غير صحيح؛ إن ما قاموا به هو مجرد تغيير بزاتهم. فهم لا يلبسون الآن بزات عسكرية، بل ثيابا مدنية - ولهذا السبب، فإنه قال إن على المرء أن يكون حذرا جدا حيال ما يقوله للناس. ومعظم الناس كانوا يعرفون بعضهم بعضا لأننا كنا موجودين في الجبال. وأخبرت مرة أخرى أنه علي أن أتوجه إلى الشرطة في لوسبالوس، وأنه لا أستطيع أن أقوم بعمل الرعاية الصحية.

ومع ذلك، ما زلت أحاول تقديم المساعدة حيث أمكنني ذلك بما لدي من مهارات طبية. وكان الاندونيسيون نقلوا حقيبة تتضمن معدات للإسعاف الأولي كنت قد أتيت بها. وكانت حقيبتي الشخصية الشيء الوحيد الذي لم ينقلوه، وكانت تتضمن معدات محدودة من قبيل حبوب الملاريا، وبعض المضادات الحيوية، وحقنة شخصية وإبر. تلك كانت المعدات التي استعملتها، ولكنها لم تكن ذات تأثير قوي. وكنت في أحيان كثيرة أذهب مع الكهنة إلى القرى النائية وأقدم المساعدة حيث أمكن ذلك. وذهبت إلى مراكز للرعاية الصحية ومستشفيات حكومية كانت خالية، في حين رأيت في القرى أشخاصا مصابين بداء السل والملاريا وبالتهابات في الأذن والعين، وباعتلال في الجهاز التنفسي، وما إلى ذلك.

وعندما كان الناس يعرفوه أنني أعمل مع الكنيسة، كانوا يعلمون أنني موضع ثقة. وما أن كان يتم التعريف بي بوصفي ممرضا، حتى يصطف في أحوال كثيرة من خمسة إلى ١٠ أشخاص لرؤيتي. وفي إحدى الحالات، أعتقد أنه اصطف ٨٠ شخصا يطلبون العناية الطبية. وكثيرا ما كان الناس يترجونني لمساعدتهم، ولكن لم يكن باستطاعتي عمل الشيء الكثير بما لدي من معدات قليلة. وما زال بحوزتي قميص ملطخ بالدماء التي بفعل السعال، بصقتها علي شابة في الثلاثينات من عمرها وهي مصابة بداء السل. وكنت في أحيان كثيرة أرى أشخاصا نحيلين إلى درجة أنهم بسبب إصابتهم بداء السل، كانوا يبدون في الـ ٥٠ أو ٦٠ من عمرهم في حين أنهم لم يكونوا إلا في العشرينات من عمرهم.

وأذكر حالة فتاة شابة مصابة بالتهاب في العين سببها البعوض. أصبت بإحباط وانزعاج شديدين عندما حاولت معالجتها لأنني كنت بحاجة إلى مضادات حيوية. كنت أعلم تماما ما أنا بحاجة إليه، لذلك توجهت إلى مستشفى تديره الحكومة الاندونيسية. وعندما وصلت إلى هناك، لم يكن يوجد أطباء، لكنني تمكنت من دخول الصيدلية والحصول على الأشياء التي كنا بحاجة إليها. وقـّعت من أجل الحصول عليها وتقييد الحساب عن الإمدادات على الكنيسة. وكان تكلفتها قرابة ٢,٥٠ دولار بالعملة الاسترالية. تحسنت عينا الفتاة. إن لدى المستشفيات الاندونيسية معدات، بيد أن شعب تيمور الشرقية لم يكن يشعر أنه آمن على نفسه في الذهاب إليها.

وتتضمن تقارير أخرى سمعتها قصصا عن نساء حوامل توجهن إلى عيادات الرعاية الصحية فأخبرهم أطباء اندونيسيون بأنه ينبغي إجهاضهن أو حقنهن بحقن ديبو - بروفيرا. لم أر هذا بل غالبا ما سمعت به. إن إبلاغ شيء من هذا القبيل إلى امرأة تيمورية حامل - ومعظمهن كاثوليكيات - أمر يتعذر تبريره. وفي كل قرية تقريبا توجهت إليها، التقيت بخمس أو ست نساء قلن إنهن تعرضن للإغتصاب.

ولقد رأيت عدة مشاكل طبية أو جراحية مختلفة في هذه القرى الشرقية. وعندما كنا بمنأى عن أنظار العسكريين كان الناس يكشفون لي عن جروح لا أستطيع أن أعللها، من قبيل حروق في الغشاء الأنفي أو في القضيب. ولا أزال لا أعلم في الواقع ما الذي سبب تلك الجروح، ولكنني شاهدت الكثير من هذه الأنواع من الحروق. كانت أكبر وأقتم لونا من الحروق التي تسببها السجاير، ولكنني لم أعلم ما إذا كانت ناتجة عن التعذيب أو عن شيء آخر.

وكان من الشائع أيضا رؤية كدمات ذات أشكال غير عادية على أظهر الأفراد. ولم أتمكن من معرفة سبب هذه الكدمات. ففي كثير من الأحيان كنت ألعب كرة القدم مع أطفال كثيرين في تيمور الشرقية وعلى الرغم من حرارة الجو، كان الكثيرون منهم لا يخلعون قمصانهم، خجلا من الندوب التي تشوه ظهورهم، بسبب التعذيب الذي لاقوه في الماضي. وخلال الشهرين اللذين أمضيتهما في تيمور الشرقية لم أقابل شخصا تيموريا واحدا لم يتعرض أحد أقربائه للتعذيب أو القتل في ظل الاحتلال الاندونيسي. لم أقابل شخصا تيموريا واحدا يمكن أن يقول إن أسرته أو أسرتها لم تمس. لقد زرت قرى عديدة وشاهدت إصابات عديدة لا يمكنني أن أجد تفسيرا لها.

والواقع أنني لم أر قط شخصا يعذب خلال زيارتي لتيمور الشرقية. لقد حاولت فقط أن أعالج مشاكل الناس الناشئة عن التعذيب. وقد أُبلغت فيما بعد أن السبب في العلامات السوداء هو ربط الأشخاص في أسرة معدنية. وبعد أن يربط الشخص في إطار السرير، يوصل إلى داخل أنفه تيار كهربائي وبما أن بيئة الأنف بيئة رطبة فإنها تكون موصلا جيدا للكهرباء. كما يوصل تيار كهربائي آخر بقضيب الشخص. وذلك هو السبب في إصابات الحروق التي تظهر على قضبان الأشخاص وأغشية أنوفهم.

وهناك شكل آخر من أشكال التعذيب أبلغت به وينطوي على وضع أشخاص في براميل ماء. ويملأ البرميل بالماء إلى ما دون أنف الشخص مباشرة. وبهذا لا يمكن للشخص أن يتكلم بل ولا يمكنه أن يتنفس. وهذا الأسلوب من أساليب التعذيب لا يترك أية آثار أو علامات، ومن ثم كان الأسلوب الذي يروق للاندونيسيين استعماله. وقد أبلغت بأنه كثيرا ما يستخدم لانتزاع الاعترافات أو لأي غرض آخر يشاؤون.

وفي أوائل آذار/مارس، وصل السفير الاسترالي وجماعته الدبلوماسية. وكان اسم السفير ألان تيلور، وسكرتيره الأول أليستير كوكس. وكان معهما حاشية كبيرة من العسكريين الاندونيسيين. وقد أبلغت الدبلوماسيين الاستراليين كيف أنني منعت من القيام بأي عمل من أعمال الرعاية الصحية. وقد أخذت انطباعا على الفور بأن السفير لا يريد حتى أن يعرف من أنا. وفي إحدى الأمسيات أجريت مناقشة طويلة مع أليستير كوكس بعد أن أبلغته بما شاهدته وبأن الحكومة الاسترالية لا تبذل جهدا كافيا لمساعدة الشعب التيموري. وقد بات واضحا لي أنهما لا يريدان أن يعرفا ما شاهدته وأنهما يريدان - على حد قولهما - "ألا أتدخل". وقال أليستير كوكس "نفضل ألا تتكلم مع وسائط الاعلام".

ومن المشاكل الرئيسية التي لاحظتها أثناء وجودي في تيمور الشرقية الافتقار إلى الحرية والافتقار إلى معلومات دقيقة صادقة. وقلما يخرج من البلد أي نبأ على الإطلاق. وعلى سبيل المثال علمت بمذبحة سانتا كروز التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بيد أن رجال الدين قالوا لي إنه منذ ذلك الوقت وقعت ست مذابح أخرى على قدر مماثل من الضخامة. وعن المذابح الست الأخرى، سمعت أنباء مفادها أن هؤلاء الذين نجوا من مذبحة سانتا كروز نقلوا إلى المستشفى ثم رجموا بالحجارة حتى الموت أو حقنوا بحقن مميتة. وكل هذا جعلني أكثر تصميما على اخراج لفائف الأفلام التي صورتها في تيمور الشرقية خارج البلد.

وفي كل الأماكن التي قمت بزيارتها كنت أشاهد عادة ركبا من رجال الشرطة والجيش المدججين بالسلاح. وحتى في ديلي، وهي مكان صغير هادئ فاتر الحركة والنشاط لا يحدث فيه أبدا ما يثير الاهتمام، قيل لي إن هناك حضورا عسكريا كبيرا للسيطرة على الناس. وهذا أدى إلى خوف الناس من القيام بأي نشاط. وكل بيت يحمل رقما وإسما هو اسم أو أسماء ساكنيه واسم المسؤول عنهم. وفيما يبدو يأتي في كل يوم شخص من قيادة الجيش لتفقد القرية والتحقق من كل شخص للتيقن من وجوده أو وجودها هناك. كان يحدث هذا بالنسبة لكل بيت في كل قرية شاهدتها طوال الشهرين اللذين مكثتهما في تيمور الشرقية.

وقد شكوت من وجود حرس عسكري يتعقبني معظم الوقت الذي أمضيته في تيمور الشرقية. وقد أبلغني القائد العسكري أن القصد من هذا هو سلامتي الشخصية، في حالة حدوث أي شيء. وكنت أعرف أن هذه أضحوكة، إذ لا يمكن لأي شخص تيموري شرقي أن يمسني بأي سوء. فالجميع كانوا يبدون رغبتهم في مساعدتي. لذلك عندما قال لي القائد العسكري هذا فسر ذلك أصدقائي قوله بأنه تحذير لي عما يمكن أن يحدث. ربما أطلق الاندونيسيون الرصاص عليّ من حيث لا أدري، لكن يمكن للاندونيسيين في هذه الحالة أن يقولوا إن "فريتلين" هي التي فعلت ذلك. وطوال الشهر الأول الذي قضيته هناك، ظننت أنني سأقتل.

وكثيرا ما كنت أشاهد الجنود يتحركون في القرى. وكانوا في صورة قوافل عسكرية وليس مجرد جندي أو جنديين. وعندما كنت أتنقل بسيارتي، كنت أشاهد في كثير من الأحيان ثلاث أو أربع شاحنات وقد اعتلاها جنود مدججون بالسلاح. وعندما أتى السفير الاسترالي سأل في حفل غذاء رسمي عن عدد القوات المقاتلة الموجودة في تيمور في ذلك الوقت. فقال القائد العسكري إنه لا يستطيع أن يجيب على هذا السؤال وإنه لا يعرف. وأرى أنه من الغريب جدا ألا يعرف قائد عسكري عدد الجنود في كتيبته. ثم استطرد قائلا إنه ربما يوجد أقل من ١٠٠. ولابد أن يكون هذا خطأ لأنه في "لوسبالوس" وحدها توجد

قاعدة عسكرية ضخمة بها مساكن تتسع لـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ جندي على الأقل. وعندما كنا نتجول بالسيارة، كثيرا ما كنا نرى قوافل السيارات العسكرية المحملة بالجنود المدججين بالسلاح.

وأثناء زيارتي التي استمرت ستة أسابيع ذهبت إلى قرية في الشرق حيث سرت في أرض فضاء ورأيت طفلا صغيرا يتعرض للضرب. وشعرت أن الظروف أتت بي هناك. وكل ما عرفته عن الطفل أنه كان يبلغ من العمر ثماني سنوات. وقد تقدمت في الأرض الفضاء، فشاهدت جنديا اندونيسيا يضرب الطفل بعقب بندقيته. وكان نصف وجه الطفل مهشما. وكانت هناك جمهرة غفيرة من الناس تتفرج. وكان يجري إبعاد بعضهم إلى الخلف؛ وأعتقد أنهما والداه. وتقدمت وحاولت إيقاف الجندي عن ضرب الطفل، وفي خضم ذلك ضربني الجندي على ظهري بعقب بندقيته. وعندما حاولت للمرة الثانية وجدت بندقية مصوبة إليّ.

وبنفس السرعة التي وقع بها هذا الحادث، انتهى كل شيء. وانسحب الناس وشد أحدهم الطفل وأخذه. وقد حاولت أن أتبين في المستشفيات ما إذا كانوا قد استقبلوا أي طفل. وقيل لي إنهم قد استقبلوا طفلا يبلغ من العمر ثماني سنوات، لكن كان هذا كل ما أمكنهم قوله لي. فقد ألقي ستار الكتمان على كل شيء. إنني لا أتذكر الكثير عن هذا الحادث فقد كنت في حالة ذهول، لكن تحضر في ذهني صورة عين الطفل تكاد تتدلى من وجهه. ولم أستطع معرفة أية تفاصيل، ولم أخبر رجال الدين لأنني كنت أعرف بالفعل كم أسبب لهم من متاعب. لكنني عندما شاهدت الطفل يضرب لم أتردد في التصدي لهؤلاء الجنود - لم أتردد إطلاقا.

لقد زرت قرى شاهدت فيها نساء يسعلن دما، وأصغيت فيها لأطفال صغار يحدثونني عن كيف ضربوا في الماضي. لكن كانت لديهم جميعا رسالة واحدة هي: "من فضلكم ساعدونا!" وأحيانا كانوا يصرخون في وجهي قائلين "نرجوك ساعدنا!" وما كان لي أن أتجاهل هذا.

وأخيرا أوشكت فترة الشهرين على الانقضاء. وعدت إلى كومورو، وهي ضاحية في ديلي، حيث أمضيت أياما قليلة. وعدت إلى استراليا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ومعي الأفلام، ومعي ذكرياتي، وأهم من ذلك، حياتي.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شينر (شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد شينر.

السيد شينر (شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية/الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا ممتن للجنة على اهتمامها بالاستماع إليّ وإلى سائر الملتمسين.

أنا منسق شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أمثل الاتحاد الدولي لنصرة تيمور الشرقية، وهو منظمة غير حكومية منتسبة إلى ادارة شؤون الاعلام. ونيابة عن ذلك الاتحاد أود أن أشكر السيد دميتريتشيف وموظفيه الأكفاء على مساعدتهم في تسهيل اشتراك الأفرقة الأعضاء في الاتحاد الدولي في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ كلمتي بالإشارة إلى حدث إيجابي سمعنا عنه في أخبار يوم البارحة ألا وهو الافراج عن أونغ سان سو كي من تحديد الإقامة الذي كان قد فرض عليها في ميانمار. إن مجلس استعادة القانون والنظام في الدولة يتخذ منذ بضع سنوات من الرئيس سوهارتو قدوة يحتذى بها. وآمل أن تحتذي الحكومة الاندونيسية حذو ميانمار وتفرج عن زانانا غوسماو وسائر السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين الذين يرزحون في سجون اندونيسيا.

وأخاطب اليوم هذه اللجنة نيابة عن شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية الموجودة في الولايات المتحدة، وهي حركة شعبية تأسست في أواخر عام ١٩٩١. ولن أكرر شهادة الآخرين، لكنني سأقدم للجنة بعض المعلومات عن تطورات ذات صلة وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من تزايد الوعي في الولايات المتحدة بالاحتلال العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية، فإن موقف حكومة الولايات المتحدة لم يتبلور بعد.

في العام الماضي، واصل كونغرس الولايات المتحدة حظره للمساعدة التعليمية والتدريبية العسكرية الدولية المقدمة لاندونيسيا - ذلك الحظر

الذي فرض في أعقاب مذبحة ديلي في عام ١٩٩١. وفضلا عن ذلك قنن الكونغرس الحظر الذي فرضته وزارة الخارجية على المبيعات الحكومية والخاصة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأجهزة السيطرة على الشغب من الولايات المتحدة لاندونيسيا. وفي كلتا الحالتين، كانت انتهاكات حقوق الانسان المستمرة في تيمور الشرقية مصدرا لضيق الكونغرس.

وفي هذا العام من المحتمل أن يوسع مجلس الشيوخ الأمريكي الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة لكي يشمل المعدات التي تحملها الطائرات العمودية. وعلى الرغم من وجود اقتراح في مجلس النواب بالعودة إلى تقديم بعض خدمات التدريب الأمريكية إلى الجنود الاندونيسيين، فإن ذلك التدريب سيقتصر على موضوعات مثل الديمقراطية والرقابة المدنية على العسكريين وحقوق الانسان.

وكما يعلم أعضاء اللجنة، كان الرئيس كلينتون قد اجتمع بالرئيس سوهارتو وسائر رؤساء الدول في المنطقة في اجتماع قمة منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ في جاكرتا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وعندما ركز ٢٩ من الشباب التيموريين الشجعان انتباه العالم على بلدهم بزيارة سفارة الولايات المتحدة قال الرئيس كلينتون:

"إن موقف الولايات المتحدة وموقفي منذ عام ١٩٩١، قبل أن أتولى منصبي بفترة طويلة، هو أن شعب تيمور الشرقية ينبغي أن تكون له سلطة أكبر في اتخاذ القرارات المتصلة بشؤونه المحلية".

وهذا هو أوضح تصريح حتى الآن يصدر عن رئيس أمريكي بأن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تطعن في حكم إندونيسيا لتيمور الشرقية.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة تقريرها السنوي المتعلق بحقوق الإنسان في اندونيسيا. وأسمى البلد "استبدادي بشدة"، وذكر ما يلي:

"واصلت الحكومة ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وفي بعض المجالات، وبشكل ملحوظ حرية التعبير، أصبحت بشكل واضح أكثر قمعا، مبتعدة عن اتجاه طويل الأجل نحو مزيد من الانفتاح. وتضمنت أخطر الانتهاكات عدم استطاعة الشعب وبشكل مستمر تغيير حكومته، والقمع الشديد للمنشقين من أبناء تيمور الشرقية. والأنباء عن أعمال الإعدام خارج المحاكم انخفضت. وواصلت قوات الأمن تعذيب المحتجزين: وذكرت مصادر أن استخدام التعذيب قد انخفض، لكن لا تتاح إحصاءات محددة. واستمرت أعمال إلقاء القبض والاحتجاز دون أوامر قضائية، كذلك الحال بالنسبة لاستخدام العنف البالغ في معاملة المشتبه في أن يكونوا مجرمين أو يتصور بأنهم من مثيري المشاكل. ("ممارسات اندونيسيا لحقوق الإنسان"، وزارة خارجية الولايات المتحدة، ١ شباط/فبراير ١٩٩٥، السطور ٥١ الى ٦٢)

"وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، لم يحرز تقدم في حصر الأفراد المفقودين في أعقاب حادث ديلي عام ١٩٩١، ولا تزال مستويات القوات عالية بشكل لا مبرر له. (المرجع السابق، الأسطر ٨٩ - ٩١)

"وجهود الحكومة لحصر المفقودين والموتى نتيجة إطلاق السلطات العسكرية النار في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على المدنيين في ديلي، بتيمور الشرقية، لا تزال غير كافية. وخلال العام لم تحل حالات إضافية للذين أدرجوا بوصفهم مفقودين في تقرير أعطته السلطات العسكرية الى منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا. وقال متحدثون باسم الحكومة ما يعني أن فشلهم في تحديد أماكن المفقودين يرجع أساسا الى الأفراد الذين يرغبون في تجنب الكشف. إلا أن العديد من المراقبين ذوي المعرفة لا يزالون يعتقدون أن معظم المفقودين موتى وأن بعض أعضاء القوات المسلحة يعرفون أماكن جثثهم". (المرجع السابق، الأسطر ١٨٤-١٩٣)

ويمضي التقرير ليعرض تفاصيل عن التعذيب، والاختفاءات، وتخويف الصحافة، والمضايقة الدينية، وانتهاكات أخرى للحقوق المدنية وحقوق الإنسان ناجمة عن احتلال اندونيسيا العسكري غير المشروع والمثير للنزاع.

وفي شهر شباط/فبراير الماضي، كتب فريق من تسعة أعضاء بمجلس الشيوخ من الحزبين الى الرئيس كلينتون يقول:

"نحن نعتقد أن علاقة الولايات المتحدة باندونيسيا ينبغي أن تمكننا من أن نؤكد بفعالية شواغلنا لدى حكومة جاكرتا".

وأرسل أعضاء جماعة حقوق الإنسان بالكونغرس من كلا الحزبين رسالة مشابهة تعبر عن القلق بشأن:

"عدم أحراز التقدم بشأن حقوق الإنسان والأنباء المتكررة عن التعذيب وعن الانتهاكات الخطيرة الأخرى".

وبعض مسؤولي الولايات المتحدة السابقين يعربون أيضا عن الأسف. وقد قال جيمس بيكر وزير الخارجية السابق عندما سئل بشأن تيمور الشرقية في أوائل هذا العام:

"لقد ارتكبنا أخطاء في سياستنا الخارجية، ارتكبناها في الماضي، ونرتكبها الآن ...".

وشهد مساعد وزير الخارجية جون شاتوك أمام الكونغرس في شهر آذار/مارس الماضي بأن واشنطن "تشعر بقلق بالغ" بشأن حدوث تدهور ملحوظ في حالة حقوق الإنسان في اندونيسيا، بما في ذلك تعذيب وقتل ستة مدنيين من أبناء تيمور الشرقية في ليكويسا. وقد زار شاتوك تيمور الشرقية في نيسان/أبريل. وبعد تلك الزيارة مباشرة، علق في مؤتمر صحفي بجاكرتا بما يلي:

"إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة إتاحة فرصة أكبر أمام شعب تيمور الشرقية للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حكمه. وبالتأكيد إتاحة الفرص في جميع المجالات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية ... .

"إن مسألة وجود قوات عسكرية في تيمور الشرقية بعدد كبير فعلا تمثل بالتأكيد مصدر قلق بالغ بشأن عملية تناول مسألة حقوق الإنسان هذه".

ومع ذلك، فإن بعض أعضاء وزارة خارجية الولايات المتحدة، والسلطة العسكرية والكونغرس، يطلبون من الولايات المتحدة أن تخفف الضغط على اندونيسيا بشأن تيمور الشرقية، ويطالبون باستئناف مبيعات الأسلحة دون قيد وبالتدريب العسكري.

ولا تزال المناقشة جارية بشدة في واشنطن، ولاندونيسيا مؤيد رائد جديد في مجلس النواب: هو الجمهوري سوني كلهان، الذي يترأس اللجنة الفرعية للاعتمادات المعنية بالعمليات الخارجية. وربما يكون من قبيل المصادفة التامة أن شركة "IPTN" وهي شركة الطائرات الرائدة في اندونيسيا، توشك أن تقوم بعمليات تصنيع في مقاطعة السيد كلهان في موبيل بألاباما.

ومع أن شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية لا يمكنها أن تجاري طرائق الضغط الاندونيسية، لا نزال نشطين للغاية ولدينا الآلاف من الأعضاء في جميع الولايات الأمريكية الخمسين تقريبا. ومما يشجع شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والتي أدت الى إقامة الحوار الشامل فيما بين أبناء تيمور الشرقية في النمسا في الشهر الماضي، واعتراف ذلك الاجتماع بأن قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧ لا يزال يوفر إطارا للحل. كما شجعنا تقرير المقرر الخاص السيد بكر والي ندياي، والزيارة المقبلة للمفوض السامي السيد خوسيه أيالا لاسو لتيمور الشرقية. ونحث حكومة اندونيسيا على التعاون مع هذه اللجنة الخاصة، ومع الأمين العام، ولجنة حقوق الإنسان للعمل نحو تقرير مصير شعب تيمور الشرقية. ومع أن الخطى بطيئة جدا أحيانا، فإن التحرك يجري في الاتجاه الصحيح. ونحن نأمل فقط في التوصل الى حل قبل أن تحدث اختفاءات وأعمال قتل واعتقالات عشوائية أكثر كثيرا.

وقبل يومين أيقظتني مكالمة تليفونية من ديلي، تخبرني بأن ثلاثة من أبناء تيمور الشرقية لم يروا منذ ٣٠ حزيران/يونيه. وخشي المتكلم أن يكون الجنود الاندونيسيون أخذوهم أو ربما قتلوهم. لقد تحمل شعب تيمور الشرقية بالفعل عقدين من أعمال الإرهاب والقتل العديدة جدا، وهذه اللجنة يمكنها أن تقوم بدور أساسي في إنهاء كابوسهم.

إن ١٩٩٥ سنة احتفالات. فقد احتفلنا بمرور نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة الشهر الماضي، وسنحتفل بمرور نصف قرن على تحرر اندونيسيا من السيطرة الاستعمارية الشهر المقبل. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل ستكون ٣٥ سنة قد مرت منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبعد بضعة عقود من الاستعمار، من سوء الطالع أن هذه اللجنة لا تزال يحتاج الى وجودها، وأن

أقاليم، بما في ذلك تيمور الشرقية، لم تتمكن من أن تحظى بحقها القانوني والأدبي في تقرير المصير.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر القادم ستكون عشرون سنة قد مرت على الغزو الاندونيسي لتيمور الشرقية واحتلالها وممارسة الإبادة فيها. ونأمل أن يكون بوسع الأمم المتحدة، بالعمل مع شعب تيمور الشرقية وحكومتي اندونيسيا والبرتغال، أن تنهي هذا الظلم قبل أن يمر عام آخر.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة جيل ستيرنبرغ (التحالف الإيطالي لجماعات التضامن مع شعب تيمور الشرقية) (Coordinamento itatiano dei gruppi di solidarietà con il popolo timorese) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة ستيرنبرغ.

السيدة ستيرنبرغ (التحالف الإيطالي لجماعات التضامن مع شعب تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمي جيل ستيرنبرغ، وأنا أقدم التماسي إلى اللجنة نيابة عن التحالف الإيطالي لجماعات التضامن مع شعب تيمور الشرقية. وهذا التحالف، الذي أسس في ١٩٩١، يتضمن منظمات غير حكومية، وجماعات محلية وأفرادا يشاركون في دعم كفاح شعب تيمور الشرقية من أجل تقرير المصير. ويعمل التحالف على تعزيز المعلومات وحملات الوعي ومشاريع التضامن.

إن سنة ١٩٩٥ هي الذكرى العشرون للغزو الاندونيسي لتيمور الشرقية. وخلال السنوات العشرين الماضية، مات أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من أبناء تيمور الشرقية، قتلتهم الأسلحة الاندونيسية، والمجاعة، والاضطرابات الناجمة عن الغزو. وفي سياق دولي وصلت بعض الصراعات الطويلة الأجل فيه إلى حل، نعتقد أنه من الممكن التوصل الى حل سلمي، يحترم حقوق سكان تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بهذا، نعتقد أن من الصحيح أن نشير الى أنه في سياق الصراع بين الدولة الاسرائيلية والشعب الفلسطيني، فتحت أبواب فرص جديدة للسلم عندما بدأت المحادثات المباشرة بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وبنفس الطريقة، في سياق الصراع بين الحكومة البريطانية والطائفة الكاثوليكية في ايرلندا الشمالية، تم التوصل الى وقف لإطلاق النار عندما أصبح ممكنا فتح باب اتصال مباشر بين الحكومة البريطانية وكاثوليك ايرلندا الشمالية الذين يمثلهم حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي و "سين فين".

وبالتالي، مما يثير قلقنا الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان التي يرتكبها في تيمور الشرقية الجيش الاندونيسي والتي تصفها تقارير عديدة صادرة عن منظمة العفو الدولية، وفيما يتعلق بمذبحة سانتا كروز، أيضا عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. ونحن نطلب أن يحترم حق تقرير مصير شعب تيمور الشرقية، الذي لا يزال رسميا اقليما تحت سيادة البرتغال، وخاضعا إلى عملية إنهاء الاستعمار، وذلك عن طريق تنظيم استفتاء يرصده ممثلون عن الأمم المتحدة. وهذا الحل تؤيده أيضا الكنيسة الكاثوليكية المحلية. ونحن نطلب أيضا أن يسمح للجنة تمثل مقاومة شعب تيمور الشرقية، التي يجسدها المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية، بالانضمام إلى محادثات السلام الجارية داخل الأمم المتحدة بين البرتغال واندونيسيا.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة فانيسا راموس (المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية والرابطة الأمريكية للفقهاء القانونيين) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة راموس.

السيدة راموس (المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية والرابطة الأمريكية للفقهاء القانونيين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أثارت قضية تيمور الشرقية انتباه المجتمع الدولي بعد مذبحة سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وتؤكد الأحداث التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية أنه منذ الاحتلال في ١٩٧٥، تدهورت الحالة في الاقليم ولم تتردد

القوات العسكرية الاندونيسية في استخدام العنف العشوائي ضد السكان المدنيين وحركة التحرير الوطنية.

إن اشتراك الأمم المتحدة في إنفاذ حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية شرط ضروري، نظرا إلى أن هذه ليست مشكلة بين البرتغال واندونيسيا، لكنها مشكلة استعمارية فعلا. وإننا نقترب الآن من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، ونقف على مشارف القرن الحادي والعشرين، ومهمة هذه اللجنة تتمثل في تطبيق مبادئ وثيقة ماغنا كارتا الخاصة بإنهاء الاستعمار: أي القرار ١٥١٤ (د - ١٥). وبالتالي يجب على الأمم المتحدة أن تحيي نص وروح القرار ٥٣/٣١، وقراري مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦)، التي تعترف بحق تيمور الشرقية في تقرير المصير والسلامة الاقليمية، وتعيّن البرتغال دولة قائمة بالادارة، وتشجب الغزو الذي جرى في ١٩٧٥وتطلب إلى حكومة اندونيسيا سحب جيشها من الاقليم.

ومنذ السنة الماضية، لاحظنا باهتمام سلسلة من الأحداث التي تستحق النظر الجدي من جانب اللجنة الخاصة. وبعض هذه الأحداث كما يلي.

كانت تيمور الشرقية مسألة رئيسية في المناقشات التي جرت في مؤتمر التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ عندما عبر الطلاب التيموريون في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ - وهي الذكرى السنوية لمذبحة سانتا كروز - بوابات سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا، وطلبوا أن يتحدثوا إلى الرئيس كلنتون وطالبوا باطلاق سراح زعيمهم زانانا غوسماو وغيره من السجناء السياسيين. وطالبوا أيضا بالاعتراف بحق تقرير المصير وشجب الاحتلال.

وبالرغم من الضغوط الدولية، لا يوجد أي مؤشر على أن حكومة اندونيسيا تقوم بخفض وجودها العسكري في تيمور الشرقية. وهذا يولّد مصدرا للخوف والترهيب لدى السكان التيموريين في وجه إضفاء الطابع العسكري المتزايد على الاقليم. بل أن مناخ الرعب هذا أصبح أكثر وضوحا بوصول ما يسمى بـ "النينجا"، أو أدعياء حفظ السلم، إلى ديلي ومناطق ريفية، الذين يتفانون في ترويع السكان.

وعملية هجرة السكان مازالت مستمرة.

وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قتل العسكريون الاندونيسيون عمدا ستة مدنيين تيموريين في مقاطعة ليكويسا.

وبالرغم من هذه الحقائق، فإن الواقع القاسي هو أنها ليست أعمالا معزولة، غير أن الشعب التيموري يعاني يوميا من تجربة وحشية الاحتلال. وقارن الكثيرون من خبراء القانون الدولي غزو الكويت بحالة تيمور الشرقية. لقد مرت عشرون سنة، ولم تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قراراتها. وثمة أوجه شبه بين الحالتين: إنهما تمثلان انتهاكا للقانون الدولي وللمبدأ العالمي الذي يعترف بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، ولاستجابة الأمم المتحدة - وهي الطرف المسؤول عن حماية المبادئ التي تدين ضم إقليم آخر بالقوة وعلى نحو غير شرعي.

وفي المقرر الصادر مؤخرا عن محكمة العدل الدولية بشأن حالة البرتغال ضد استراليا، ومع أن المحكمة لم تتخذ قرارا بشأن الوقائع الموضوعية للحالة، فإن إعلانات هامة صدرت بشأن حق تقرير المصير. ففي الفقرة ٢٩، أكدت المحكمة أن:

(تكلمت بالانكليزية)

"المحكمة ترى أن تأكيد البرتغال بأن حق الشعوب في تقرير المصير، كما نص عليه الميثاق وممارسة الأمم المتحدة، له طابع الانطباق على جميع الناس ولا عيب فيه".

(تكلمت بالاسبانية)

وعلّقت المحكمة أيضا بما يلي:

"وبالاضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة التي تحتفظ لنفسها بالحق في تحديد الأقاليم التي ينبغي اعتبارها غير متمتعة بالحكم الذاتي لأغراض تطبيق الفصل الحادي عشر من الميثاق، قد عاملت تيمور الشرقية بوصفها اقليما كهذا. واستمرت الأجهزة الفرعية المختصة التابعة للجمعية العامة معاملة تيمور الشرقية على ذلك النحو حتى اليوم. وفضلا عن ذلك، فإن مجلس الأمن في قراريه ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦)، دعا بوضوح إلى احترام 'السلامة الاقليمية لتيمور الشرقية بالاضافة إلى حق شعبها غير القابل

للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)"".

(تكلمت بالاسبانية)

وحاليا، وبالرغم من هذه التقلبات، فإن الشعب التيموري يأمل بأن تحظى قضيته العادلة باهتمام دولي أكبر. فتقرير المقرر الخاص السيد بكر والي ندياي عن حالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة، أو الاعدام التعسفي قدم مساهمة في هذا المضمار، وكذلك الاجتماعات المعقودة برعاية الأمين العام مع ممثلي البرتغال واندونيسيا والحوار بين أبناء تيمور الشرقية في النمسا والزيارة القادمة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان.

ويوصي المقرر الخاص في تقريره بإجراء تحقيق جديد في مجزرة سانتا كروز من جانب "أشخاص مشهود لهم بالاستقلال والنزاهة والكفاءة" (E/CN.4/1995/61/Add.1، الفقرة ٧٩ (أ)). ويقترح كذلك تولية القضاء للقضاة المدنيين العاديين لضمان أن يكون التحقيق نزيها وشفافا ولتفادي تدخل العسكريين. ويخلص التقرير إلى أن الوفيات التي وقعت أثناء المظاهرة كانت جزءا من عملية عسكرية خُطط وصُممت لكبت حرية التعبير العلني والانشقاق السياسي، مما لا يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. ووصف السيد ندياي هذه المظاهرة بأنها مظاهرة سلمية من جانب مدنيين عـُزَّل.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن المؤتمر المعقود في النمسا في حزيران/يونيه جمع تقريبا الطيف السياسي التيموري برمته. وبالرغم من أن المشكلة الأساسية - وهي حل المركز السياسي لتيمور الشرقية - لم تناقش، فقد كانت هناك مع ذلك بعض الجوانب الإيجابية. ومهـَّد المؤتمر الطريق لمحادثات تجرى في المستقبل فيما بين أفراد الشعب التيموري، وإصدار إعلانا هاما. إن إعلان بيرغ شلينغ، الذي اعتمد بتوافق الآراء، يؤكد مجددا على ضرورة اتخاذ خطوات في مجال حقوق الانسان والمجالات الأخرى لتعزيز السلم والعدالة والوئام الاجتماعي. ويؤكد مجددا على حق تيمور الشرقية في التنمية الاجتماعية والثقافية والحفاظ على هويتها الثقافية عن طريق تعليم اللغتين التيتامية والبرتغالية. وسلـَّم المشاركون بأهمية المفاوضات بين البرتغال واندونيسيا، المعقودة برعاية الأمين العام، في تمهيد الطريق صوب التوصل إلى حل يكون مقبولا ومتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن المشكلة الأساسية تتمثل في احتلال الاقليم والحاجة الملحة إلى إنهاء احتلاله. ونحن نشعر بالقلق من أن تغدو الاجتماعات التي استهلها الأمين العام روتينية.

ونقترح أن تولي هذه اللجنة الاهتمام المناسب لمشروع القرار الذي اقترحه المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية. ومشروع القرار هذا معقول ويطالب بعقد محادثات مع الأمين العام، والبرتغال واندونيسيا لإرساء وقف إطلاق النار، والتقليل من عدد الأفراد العسكريين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء إحصاء رسمي للسكان. وتختتم المرحلة الانتقالية بإجراء استفتاء يـُرصد دوليا.

وفي الختام، فإن أية خطة تصاغ يجب أن تسلم بالضرورة بعدم شرعية الغزو وأن تنفذ جميع الاجراءات الضرورية لتحقيق عملية إنهاء الاستعمار. ووفقا لما ذُكر آنفا، نقترح أن تقوم، في المدى القصير، الوكالات المتخصصة بتكثيف وجودها وبمواصلة المفاوضات المعقودة برعاية الأمين العام، وأن تحث اندونيسيا على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والبدء بسحب قواتها المسلحة من الاقليم.

ونطلب إلى شعوب العالم أن تعيد النظر في الأمر. فليس بوسع أي كان الادعاء بأنه بطل حقوق الانسان وفي الوقت نفسه يسمح للمصالح الاقتصادية بأن تسود فوق العدالة والحقوق الأساسية للشعوب.

تركت الملتمسة المقعد المخصص لها.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ألين وير (اللجنة المعنية باستقلال تيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد وير.

السيد وير (اللجنة المعنية باستقلال تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بالامتنان للفرصة التي واتتني لأقدم بيان اللجنة المعنية باستقلال تيمور الشرقية بأوكلاند، أوتياروا، نيوزيلندا، الذي يتضمن تعقيبات مذيلة للسيد تاو هناري، وهو عضو من السكان الأصليين عن أوتياروا ببرلمان نيوزيلندا، ونائب زعيم الحزب الأول في نيوزيلندا. قام السيد هناري بزيارة تيمور الشرقية في عام ١٩٩٤.

ولضيق الوقت، لن أتلو هذه التعقيبات برمتها، ولكنني سأتيحها كتابة.

إن اللجنة المعنية باستقلال تيمور الشرقية بأوكلاند، أوتياروا، نيوزيلندا، منظمة تضم أفراد مهتمين يؤيدون حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير. ففي نيوزيلندا برز رأي قوي يدافع عن مصلحة شعب تيمور الشرقية منذ غزو اندونيسيا لهذا الاقليم في ١٩٧٥. وقد انصبت أنشطة منظمتنا وأنشطة المجموعات الشقيقة مثل مركز استقلال تيمور الشرقية في ولينغتون على إثارة وعي الجماهير بحالة شعب تيمور الشرقية وعلى الضغط على حكومتنا لكي تتخذ موقفا أكثر قوة تأييدا لشعب تيمور الشرقية.

منذ عام ١٩٩١، بعد الدعاية المثارة حول مذبحة ديلي التي مات فيها شاب نيوزيلندي اسمه كمال باماداهاج، أصبح النيوزيلنديون مهتمين كل الاهتمام بحالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية. وفي أيار/مايو ١٩٩٤ قام ٥١ عضوا من أعضاء برلمان نيوزيلندا - وهم يشكلون أغلبية أعضاء البرلمان - من جميع الأحزاب السياسية بالتوقيع على التماس قدموه إلى السفير الاندونيسي في نيوزيلندا. وهذا الالتماس طلب إلى اندونيسيا معالجة انتهاكات حقوق الانسان في تيمور الشرقية، وأعرب عن تأييد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير. وبعد ذلك، قام وفد مؤلف من خمسة برلمانيين بزيارة تيمور الشرقية، وأعرب فيما بعد عن شعور عام بالقلق من انتهاكات حقوق الانسان ومستوى العسكرة في تيمور الشرقية.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، نشرت على نطاق واسع نتائج استطلاع للرأي أجراه مستشارو "NBR". وأشارت هذه النتائج إلى أن ٩ في المائة فقط من المشاركين في الاستفتاء يوافقون على رأي الحكومة الرسمي وهو أن احتلال تيمور الشرقية مسألة لا رجعة فيها. ووفقا لهذا الاستطلاع، يعتقد ٤٩ في المائة من النيوزيلنديين أن على نيوزيلندا أن تعزز قضية الاستقلال للتيموريين الشرقيين، وليس لدى ٣٣ في المائة منهم رأي في هذه القضية.

ومما يؤسفنا أنه، على الرغم من التأييد الوطني المتنامي لإجراء تغيير في سياسة حكومتنا بشأن تيمور الشرقية، اقتصر هذا التأييد على التعبير عن مشاعر القلق إزاء حقوق الانسان وتأييد جهود الأمم المتحدة في تشجيع المحادثات الجارية بين حكومتي البرتغال واندونيسيا. وتوجد في نيوزيلندا حاليا معارضة ملحوظة لمناورة جوية مشتركة يزمع إجراؤها بين اندونيسيا ونيوزيلندا في شهر آب/أغسطس القادم. ومنظمتنا تقرن بين مطالبة حكومتنا بالانسحاب من هذه المناورة والمطالبة بإنهاء جميع الصلات العسكرية بين اندونيسيا ونيوزيلندا.

وقد تابعنا باهتمام كبير المحادثات فيما بين عموم التيموريين الشرقيين، التي جرت في النمسا مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نرحب بإعلان بورغ شلينغ، وبخاصة تأكيده على أهمية المفاوضات الجارية بين حكومتي البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الأمين العام، لإيجاد:

"حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧ نصا وروحا". (A/AC.109/2026، الفقرة ٤٠)

ونحن نحث اللجنة الخاصة أن تلاحظ بدقة الوثائق التي قدمت إليها من منظمة العفو الدولية وغيرها من جماعات حقوق الانسان والتيموريين الشرقيين في المنفى، والتي تصف بالتفصيل الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في تيمور الشرقية، كالتعذيب وحالات الاختفاء القسري وسوء معاملة السجناء السياسيين والاعدام دون محاكمة. وإعدام ستة من المدنيين في ليكويسا على أيدي العسكريين الاندونيسيين ما هو إلا مثال واحد على هذه الانتهاكات.

ونتطلع إلى اتخاذ قرارات قوية باتخاذ إجراءات لإعمال حق شعب تيمور الشرقية غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

وسأقوم الآن بتلخيص ملاحظات تاو هناري، نائب زعيم حزب نيوزيلندا الأول وعضو الوفد الموفد إلى تيمور الشرقية.

إن حلم جميع الأمم الأصلية هو الاستقلال وتقرير المصير. والروح الأصلية للتيموريين الشرقيين بدأت وستظل تتلاشى من جراء الهجوم الخارجي المستمر. فاللغة، والعقيدة أو الدين، والتاريخ والهياكل الاجتماعية يقوضها وجود العسكريين الاندونيسيين والحكم الاندونيسي. والرقابة، وأحيانا الرقابة المفروضة ذاتيا، مازالت تُسكت أصوات التيموريين.

وأفضل ما يوصف به الاستعمار هو أنه عملية تسعى بها جماعة ما إلى الاستيلاء على القاعدة الاقتصادية لجماعة أخرى. وأبناء تيمور الشرقية محرومون، من حيث الوظائف، من اقتصادهم ومن ثقافتهم الخاصة بهم. وهو شعور أشبه بالشعور الذي ينتاب الماوريون، وهم الشعب الأصلي لأوتياروا بنيوزيلندا في مطلع القرن: السكان في تناقص والقوى الاستعمارية في ازدياد.

والآن، وبعد ٣٥٠ سنة من الحكم البرتغالي و ٢٠ سنة من الحكم الاندونيسي، يستحق التيموريون الشرقيون المساعدة الدولية في مسعاهم لاكتشاف هويتهم القومية. وقد يكون مقبولا وضع برنامج من ١٠ سنوات لإنهاء الاستعمار، يفضي إلى الحكم الذاتي، لأن ذلك لو حدث لما سبب أي تعويق في الأجل القصير. فعملية إنهاء الاستعمار تنطوي على إعادة النظر في المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. والدعائم الست اللازمة لكل أمة هي اللغة والقانون والقيم والتعليم والصحة وقاعدة اقتصادية - وهي الأرض. ومن الحتمي بالتالي أن يكون تقرير المصير في شكل امتلاك الموارد وثقافة حية ولغة حية. والثقافة الأصلية لتيمور الشرقية يمكن احياؤها إذا اتخذنا الآن الإجراء الملائم.

ويرى روجر مكلاي أن من الممكن إعداد ترتيب مثل الترتيب الذي اتخذته نيوزيلندا بخصوص جزر كوك. فسكان هذه الجزر يتمتعون بالجنسية النيوزيلندية وبحق الحصول على المزايا التعليمية والاقتصادية لنيوزيلندا. وهذا وضع يستحق النظر فيه في حالة تيمور ولكن التيموريين أنفسهم هم أصحاب القرار.

كان من واجب نيوزيلندا أن تيسر عملية لإنهاء الاستعمار. ويجب إجراء محادثات مباشرة بين التيموريين الشرقيين والاندونيسيين على قدم المساواة. ويجب رفض تكتيكات الترهيب الاندونيسية. وليس في وسع نيوزيلندا أن تتخذ موقفا أخلاقيا من هذه القضية إلا إذا كانت ملتزمة بانتقاء سجلات حقوق الانسان لبلدان أخرى. وحكومة اندونيسيا تعرف سجل نيوزيلندا المتعلق بشعب الماوري. ولن نكون متسقين إذا أضفينا على أنفسنا منزلة أخلاقية رفيعة ولم نكن ملتزمين بعملية تصحيح في بلدنا ذاته. ويجدر بنا أن نفكر في محنة الشعب الماوري، وهم سكان استراليا الأصليون، وأبناء هاواي وتاهيتي. إن منطقة المحيط الهادئ هي وطن عدد عديد من الأمم الأصلية. فمتى سيسمح لها بالعيش بوصفها شعوبا متمتعة بالحكم الذاتي وتقرير المصير؟

ولماذا تصر نيوزيلندا على اتخاذ موقف اللامبالاة من تيمور؟ إن المذهب الأخلاقي الانتقائي كان دائما سائدا في سياسة الحكومة. وقد حان الوقت لأن يتخذ ذلك البلد موقفا ثابتا. وانتهاكات حقوق الانسان أمر لا يقبله أي بلد بما في ذلك أوتياروا.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد توماس مهدي (باكس كريستي (الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام)) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مهدي.

السيد مهدي (الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام أن تشكر رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة على إتاحة هذه الفرصة لتقديم بيان عن مسألة تيمور الشرقية. تقدِّر حركة باكس كريستي الدولية، أي الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، الجهود التي تبذلها اللجنة في عملها مع الأطراف المهتمة من أجل تنفيذ ولاياتها.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام. وفي احتفال أجري مؤخرا أوضحت الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام أن حقوق الإنسان والحق في تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية لا يزالان يتصفان بأولوية عالية.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وقراري مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦) توفر أساسا للعمل من أجل حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية.

وتؤيد الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة للأمين العام، من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة

تيمور الشرقية وتقرير مصيرها. ويمكن لتقارير تقصي الحقائق والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة أن تساعد على توفير آليات لمنع اساءة استعمال حقوق الانسان ضد الشعب التيموري والاستفسار عنها. ولكن يجب تنفيذ هذه المعايير الدولية بغية أن تصبح فعالة.

ويفيد المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي من الزيارة التي قام بها لتيمور الشرقية في تموز/يوليه ١٩٩٤ بما يلي:

"... إن الظروف التي سمحت بوقوع أعمال القتل في سانتا كروز مازالت قائمة. وإن أفراد قوات الأمن المسؤولين عن إساءة استعمال السلطة على هذا النحو، لم يتعرضوا للمساءلة وظلوا في الواقع في منأى من العقاب". (E/CN.4/1995/61/Add.1، الفقرة ٧٤)

ويعتقد المقرر الخاص اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن لأي تدبير من تدابير بناء الثقة أن يكون فعالا وبأنه لن يتوصل الى أي حل للمشاكل التي تواجه تيمور الشرقية قبل إقامة العدالة فيما يتعلق بالمجزرة.

وتومئ التوصيات الـ ١٢ المفصلة التي يتضمنها تقرير المقرر الخاص أن تقوم الحكومة الاندونيسية باتخاذ الخطوات المحددة التالية: دعوة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الى إيفاد بعثة الى تيمور الشرقية؛ والقبول بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وباتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وتنفيذ التوصيات التي يتضمنها تقرير المقرر الخاص عقب الزيارة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛ وخفض وجودها العسكري بدرجة كبيرة في تيمور الشرقية ؛ وتشجيع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية مستقلة.

وتوفر المنظمات غير الحكومية، من قبيل هيئة العفو الدولية التوثيق الحالي لجوانب الاساءة المتواصلة والمتزايدة لحقوق الانسان من قبل اندونيسيا ضد شعب تيمور الشرقية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ويواصل رئيس الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التكلم داخل تيمور الشرقية ضد أعمال القتل والتعذيب والاعتقالات التعسفية. ويؤيد أسقف ديلي اجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وعرض أن يتوسط لاجراء سلسلة من الحوارات بين مختلف الجهات تحت اشراف الامم المتحدة.

وإن الاحداث التي جرت إبان العام الماضي في تيمور الشرقية واندونيسيا لفتت انتباه العالم الى محنة أبناء تيمور الشرقية. وفي حين يجري النقاش بشأن إيجاد حل طويل الأجل في تيمور الشرقية، يمكن ويجب أن تستمر المبادرات لتوفير أساس لآليات لمعالجة تقرير المصير. ويمكن لهذه المبادرات ويجب أن تتضمن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ وحرية وصول المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، والأفرقة العاملة والوكالات المتخصصة؛ وقدرا أكبر من حرية وصول الأفرقة الدولية وأفرقة حقوق الانسان الى تيمور الشرقية؛ واجراء حوار مع الحكومات والمنظمات غير

الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية؛ وخفض الأفراد العسكريين؛ وتنفيذ جميع الصكوك الدولية لحقوق الانسان. وينبغي للحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة أن يستمر، ولكن ينبغي لأي اقتراح، ويجب أن يشمل الشعب التيموري في المفاوضات.

وفي الختام، فلنعمل معا في حوار مفتوح وشجاع بغية إيجاد آليات لاحترام التقاليد الدينية والثقافية لشعب تيمور الشرقية، ولحماية حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا سيما حقه في تقرير المصير.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠